Minia university
Faculty of Law
Journal of Faculty of Law

جامعة المنيا
كلية الحقوق
مجلة كلية الحقوق

الترقيم الدولي: ISSN 2537 – 056X
الترقيم الإلكتروني: Online ISSN 2786 - 0043

مجلة كلية الحقوق – جامعة المنيا

دورية علمية محكمة

تصدر عن كلية الحقوق – جامعة المنيا

المشرف العام ورئيس التحرير

الأستاذ الدكتور/ حسن سند

عميد الكلية

مدير التحرير

الأستاذ الدكتور/ حشمت محمد عبده

أستاذ الشريعة الإسلامية المساعد

ووكيل الكلية لشئون الدراسات العليا والبحوث

المدير التنفيذي

أ/ ابرام محسن ظريف

المجلد السادس - العدد الأول – يونيو ٢٠٢٣م

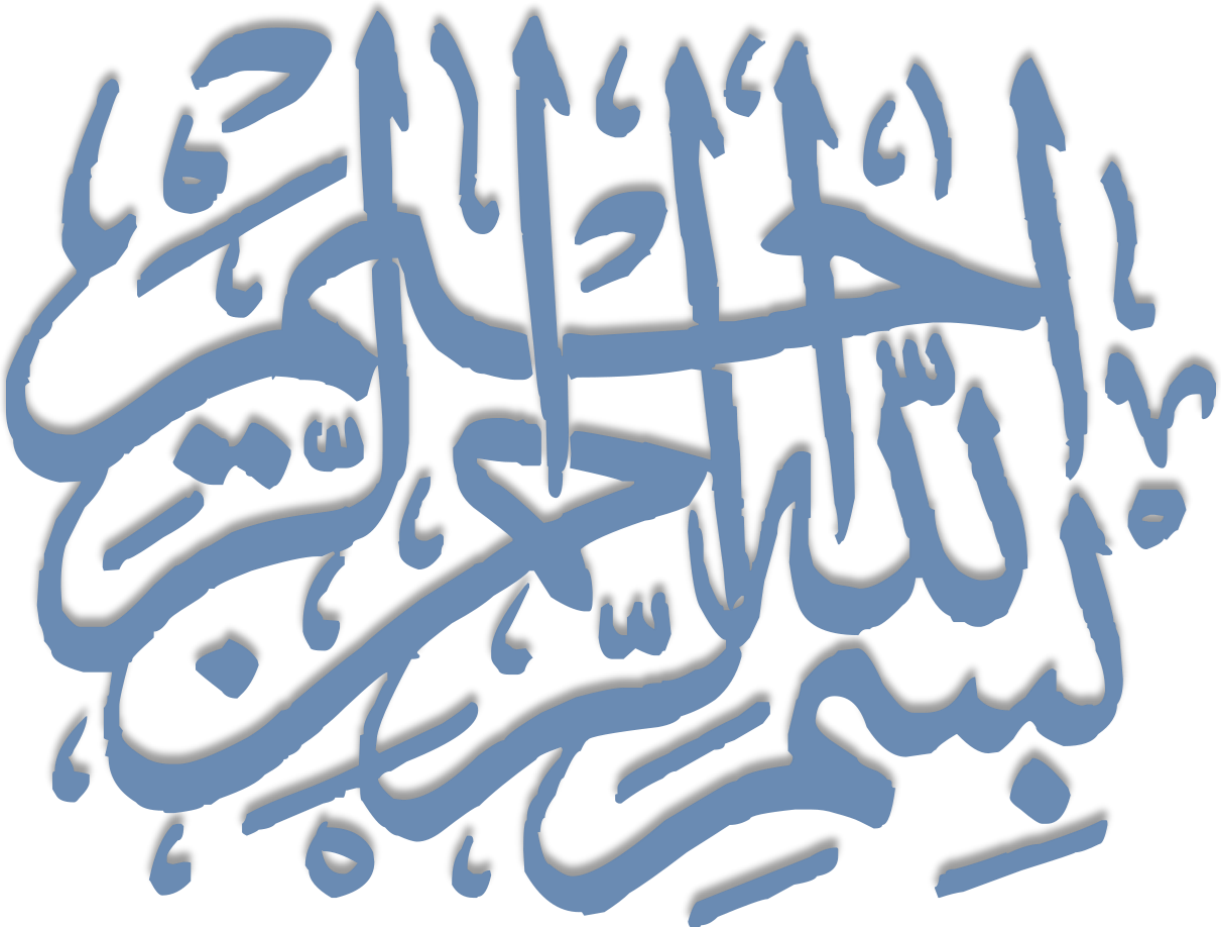
بسم الله الرحمن الرحيم

Minia university
Faculty of Law
Journal of Faculty of Law

جامعة المنيا
كلية الحقوق
مجلة كلية الحقوق

الترقيم الدولي: ISSN 2537 – 056X
الترقيم الإلكتروني: Online ISSN 2786 - 0043

هيئة التحرير

المشرف العام

الأستاذ الدكتور/ حسن سند عميد الكلية

مستشارو التحرير:

السيد الدكتور/ حمـــاده حسـن محمـد

السيد الدكتور/ جمال عاطف عبد الغني

السيد الدكتور/ رجب محمود زكى احمـد

مدير التحرير

الأستاذ الدكتور/ حشمت محمد عبده

أستاذ الشريعة الإسلامية المساعد

ووكيل الكلية لشئون الدراسات العليا والبحوث

Minia university
Faculty of Law
Journal of Faculty of Law

جامعة المنيا
كلية الحقوق
مجلة كلية الحقوق

الترقيم الدولي: ISSN 2537 – 056X
الترقيم الالكتروني: Online ISSN 2786 - 0043

كلمة افتتاحية

المجلد السادس – العدد الأول

مجلة كلية الحقوق – جامعة المنيا

بسم الله الرحمن الرحيم.... وبه نستعين

والصلاة والسلام على المبعوث رحمة العالمين سيدنا محمد وعلى آلة وصحبه وسلم وبعد..،

نستفتح العدد الأول من المجلد السادس لمجلة كلية الحقوق – جامعة المنيا.

إن طبيعة التدرج المنطقي الانتقال من الجزئيات إلى الكليات، ومن الإفراد إلى التركيب، ومن الأحكام الجزئية إلى النظريات العامة، كما هو منهج الدراسة القانونية الحديثة، وقد نشأ القانون في الجماعة ضئيلاً محدود القواعد، ثم تطور بتطور الجماعة فزادت قواعده وتسامت نظرياته كلما ازدادت حاجات الجماعة وتنوعت، وكلما تقدمت الجماعة في تفكيرها وعلومها وآدابها.

وتضمن العدد الثاني من المجلد السادس جملة من البحوث القانونية الهامة في مادة تخصصها.

نسأل الله تعالي ان ينتفع بها القراء ويبارك الجهود

حفظ الله مصر وشعبها..،

أ.د/ حسن سند

عميد الكلية ورئيس التحرير

Minia university
Faculty of Law
Journal of Faculty of Law

جامعة المنيا
كلية الحقوق
مجلة كلية الحقوق

الترقيم الدولي: ISSN 2537 – 056X
الترقيم الالكتروني: Online ISSN 2786 - 0043

اللائحة الخاصة بقواعد النشر بمجلة كلية الحقوق - جامعة المنيا

تشترط المجلة مجموعة من المواصفات التي يجب توافرها في الأبحاث المقدمة وهي :

- إلا يزيد حجم البحث عن ١٠٠ صفحة بحجم A4 على ان تكون الهوامش ٣ سم من كافة الجوانب ، ويمكن قبول الأبحاث التي تصل إلى حد أقصي ١٢٠ صفحة إذا رأت لجنة التحكيم ان موضوع البحث يقتضي ذلك ، على ان يتحمل الباحث رسوم طباعة إضافية مقابل قدرها مئتان جنيه ، وذلك بعد قبول البحث للنشر.
- يجب ان يحتوي البحث على مقدمة توضح موضوع البحث وأهميته والمشكلة التي يتعرض لها والفراغ الذي من شأن البحث أن يملأه في الأدبيات ذات الصلة ، أما الموضوع نفسه فيجب أن يتم طرحه باستخدام طريقة أو طرق عملية منهجية منطقية وواضحة.
- يجب ان يحتوي البحث على المحتويات الآتية: عنوان البحث بشرط ألا يزيد عن ٣٠ كلمة ، كلمات دالة مفتاحية لا تزيد عن ١٠ كلمات ، ملخص للبحث فيما لا يزيد عن ١٠٠٠ كلمة ، قائمة المراجع ، قائمة الصور والأشكال والرسوم التوضيحية إن وجدت مرقمة وفقاً لما جاء بالبحث.
- أن تحتوي الصفحة الأولي على جميع البيانات الخاصة بالباحث أو الباحثين القائمين بإعداد البحث وتتضمن: "الاسم الثلاثي ، الوظيفة الحالية ، اسم الجامعة ، التليفون ، عنوان المراسلة ، البريد الإلكتروني حتى يمكن التواصل معه".
- تقع المسئولية على الباحث في الحصول على تصريح باستخدام مادة علمية لها حق الطبع وهذا يشمل النسخ المصورة من مواد نشرها من قبل.
- في حالة الاستعانة بمعلومة ، أو جدول ، أو شكل ، أو صورة من آي مصدر آخر (سواء أكان مطبوعاً أم إلكترونياً) فإنه يجب الإشارة سواء في النص أو في الحواشي إلى ذلك المصدر ، أما في حال الاقتباس الحرفي فيجب إضافة الإشارة إلى مصدره – أن يوضع ذلك الاقتباس بين علامتي تنصيص.
- عدم الإشارة إلى المصادر التي تمت الاستعانة بها أو الاقتباس منها يعد اعتداء (Plagiarism) على الملكية الفكرية الخاصة بآخرين ، وهو ما قد يؤثر سلباً على المصداقية والسمعة العلمية لصاحب البحث ، شبكة المعلومات.
- لا يصح الاعتماد على مصادر غير معترف بها أكاديمياً مثل : الموسوعات والمنتديات المنتشرة على شبكة المعلومات الدولية.
- يتبع أسلوب "The Chicago Manual of Style – Humanities Style" في توثيق المراجع.
- يراعي استخدام برنامج الكتابة MS Word خط ١٤ Simplified Arabic في كتابة البحث ، وخط ١٢ Times New Roman في كتابة الهوامش ، على حجم ورق A4 على ان تكون الهوامش ٣ سم من كافة الجوانب.
- يجب ان تكون المسافة بين الأسطر – سواء في النص أو الحواشي – مفردة (Single – spaced) كما يجب إلا تترك مسافات زائدة بين الأسطر في آي من أجزاء البحث.

الترقيم الدولي: ISSN 2537 – 056X الترقيم الالكتروني: Online ISSN 2786 - 0043

- يجب ان يكتب العنوان الرئيسي بخط سميك (Bold) ،وكذلك يجب إلا تكتب العناوين بحروف مائلة أو يوضع تحتها آية خطوط ، كما لا يفضل أن يسبق العناوين (سواء رئيسية أو فرعية) آية أرقام ، وألا يتبعها آية علامات ترقيم (مثل النقطتان الرأسيتان والشرطة :-) .
- يراعى عدم استخدام أنماط متعددة أو خطوط مختلفة الحجم .
- يجب أن يتم تسليم الأبحاث للمجلة بمدة شهرين على الأقل قبل تاريخ صدور العدد المراد النشر فيه ،وتقدم نسخه من الأبحاث على أسطوانة مدمجة (CD) ، USB Flash Disk أو عبر البريد الإلكتروني وكذلك نسخه مطبوعة على ورق A4 (من وجه واحد) ، وذلك إما بتسليمه بمقر المجلة بكلية الحقوق – جامعة المنيا أو إرساله بالبريد على العنوان التالي : مجلة كلية الحقوق – كلية الحقوق – جامعة المنيا ، مدينة المنيا – المنيا . ويقوم السيد مدير التحرير بتلقي الأبحاث.
- بعد استلام البحث من قبل إدارة المجلة ، يخضع لفحص مبدئي بمعرفة هيئة التحرير والتي تأخذ قرارها بتمريره بصورة سرية (دون ذكر هوية المؤلف) إلى المحكمين المناسبين وفقاً للموضوع الذي يتناوله البحث مع مراعاة ان يكون أحد المحكمين من داخل الجامعة والأخر من خارجها . هذا ومن حق هيئة التحرير الرجوع إلى الباحث لإجراء بعض التعديلات الضرورية علية قبل إرساله إلى المحكمين ، ويمكنها أيضاً عدم قبول البحث نهائياً إذا رأت ذلك .
- في حالة القبول المبدئي للبحث ، تقوم هيئة التحرير بتحديد أسماء المحكمين اللذين سيقومان بتقييمه وكتابة التقرير النهائي عنه (عاده ما يستغرق عمل المحكمين مده لا تزيد على الشهر) . تأتي عملية التحكيم بواحدة من ثلاث نتائج : إما قبول البحث للنشر بدون تعديلات ، وإما قبوله مع إجراء تعديلات ، وإما الاعتذار عن عدم قبوله . في الحالة الثانية (قبول البحث بتعديلات) يتم إرساله للباحث لإجراء التعديلات التي حددها المحكمين . ولا يكون مسموحاً للباحث في هذه المرحلة ان يقوم بآية تعديلات تتضمن إضافة أو حذف بخلاف ما قرره المحكمون. على المؤلف ان يقوم بإجراء تلك التعديلات في مده لا تتجاوز الأسبوعين .
- إذا قبل أحد المحكمين البحث ورفضه المحكم الثاني ، يحال البحث لاحد أعضاء اللجنة العلمية في تخصص البحث للبت في قبول البحث أو رفضه .
- في هذه المرحلة ، يختار المؤلف الوسيلة المناسبة له لاستلام البحث وتسلمه : وذلك أما بقدومه شخصياً لمقر المجلة بكلية الحقوق – جامعة المنيا – محافظة المنيا ، أو أن تقوم هيئة التحرير بإرسال البحث له عن طريق البريد الإلكتروني.
- بعد إجراء التعديلات من قبل المؤلف ، تقوم هيئة التحرير بمراجعة ذلك للتأكد من ان كافة التعديلات قد أخذت بالاعتبار على نحو مرض ، ثم يرسل البحث للمدقق اللغوي الذي يستغرق عمله ما لا يزيد عن أسبوعين .
- تخضع الأبحاث بعد ذلك لمرحلة أخيرة من التدقيق والمراجعة بمعرفة هيئة التحرير ، يتم خلالها التأكد من خلو الأبحاث من أية أخطاء لغوية أو إملائية ، وكذا التأكد من أن جميع المقالات بالعدد المنتظر صدوره مطابقة للمواصفات الخاصة بالمجلة. بعد ذلك يتم تحويل المقالات إلى أعمده ثم تحفظ بصيغة الـ PDF وذلك لإرسالها للمطبعة. تستغرق مرحلة الإخراج النهائي هذه مده تتراوح ما بين أسبوعين إلى ثلاثة ، وهي نفس المدة تقريباً التي تستغرقها مرحلة الطباعة.
- تنشر الأبحاث حسب أسبقية الموافقة على نشرها .

Minia university
Faculty of Law
Journal of Faculty of Law

جامعة المنيا
كلية الحقوق
مجلة كلية الحقوق

الترقيم الدولي: ISSN 2537 – 056X
الترقيم الالكتروني: Online ISSN 2786 - 0043

المحتــوي

م	الموضوع	الصفحة
١	سلطات الضبط الإداري في الظروف الاستثنائية مقدم إلي كلية الحقوق - جامعة المنيا - قسم القانون العام (القانون والقضاء الإداري) إشراف أ.د/ عبد المجيد عبد الحفيظ سليمان أستاذ القانون العام - كلية الحقوق - جامعة بنى سويف الباحث/ محمد عبد الحليم جمال الدين عبد الحليم باحث دكتوراه - كلية الحقوق - جامعة المنيا	من ١ إلى ٣٦
٢	التعويض عن الإخلال بضمان سلامة الراكب في النقل بالسكك الحديدية (دراسة مقارنة) مقدم إلي كلية الحقوق - جامعة المنيا - قسم القانون الخاص (تجاري) إشراف أ.د/ حمد الله محمد حمد الله أستاذ القانون التجاري - كلية الحقوق - جامعة أسيوط الباحث/ احمد على احمد مرسي باحث دكتوراه - كلية الحقوق - جامعة أسيوط	من ٣٧ إلي ٦٨
٣	مظاهر المساواة امام القضاء (دراسة مقارنة) مقدم إلي كلية الحقوق - جامعة المنيا - قسم القانون العام (القانون والقضاء الإداري) الدكتور/ رضا حسن نجيب محمد دكتوراه في القانون العام - كلية الحقوق - جامعة أسيوط	من ٦٩ الي ١٠٦
٤	مدى مشروعية مراقبة الأماكن بكاميرات المراقبة ومدى حجية الدليل المستمد منها في الإثبات الجنائي مقدم إلي كلية الحقوق - جامعة المنيا - قسم القانون العام (القانون الجنائي) الدكتور/ كامل عبد العزيز محمد مدرس القانون الجنائي - بقسم القانون العام كلية الشريعة والقانون - جامعة الأزهر - أسيوط	من ١٠٧ الي ١٥٤
٥	ما يرتبه الطلاق من آثار (دراسة فقهية قانونية مقارنة) مقدم الى كلية الحقوق - جامعة المنيا - قسم الشريعة الاسلامية الدكتور/ حشمت محمد عبده سيدعوض أستاذ الشريعة الاسلامية المساعد وكيل كلية الحقوق للدراسات العليا والبحوث - جامعة المنيا	من ١٥٥ الى ٢٢٢

Minia university
Faculty of Law
Journal of Faculty of Law

جامعة المنيا
كلية الحقوق
مجلة كلية الحقوق

الترقيم الدولي: ISSN 2537 – 056X
الترقيم الالكتروني: Online ISSN 2786 - 0043

المحتــوي

م	الموضوع	الصفحة
٦	المبتعثون لليابان كنموذج اقتصادي تنافسي للجامعات للحد من الهجرة غير الشرعية مقدم الى كلية الحقوق - جامعة المنيا - قسم القانون العام (الاقتصاد والمالية العامة) الدكتور/ نشأت إدوارد ناشد وكيل معهد العبور العالي للإدارة والحاسبات ونظم المعلومات	من ٢٢٣ الي ٢٨٠
٧	جرائم استغلال المشردين قسريا داخل دولهم الأسباب والتداعيات في إطار القانون الدولي العام "دراسة تطبيقية" مقدم الى كلية الحقوق - جامعة المنيا - قسم القانون الدولي العام أ.د/ حسن سند أستاذ القانون الدولي العام – عميد كلية الحقوق جامعة المنيا الباحث/ مصطفى كمال احمد ماجستير في القانون الدولي العام	من ٢٨١ الي ٣٥٩
٨	دور القضاء في حماية المتضررين وحماية الحقوق والحريات الأساسية في ظل جائحة كورونا مقدم إلي كلية الحقوق - جامعة المنيا - قسم القانون العام (القانون والقضاء الإداري) إشراف أ.د/ عبد المجيد عبد الحفيظ سليمان أستاذ القانون العام - كلية الحقوق - جامعة بنى سويف الباحث/ محمد عبد الحليم جمال الدين عبد الحليم باحث دكتوراه - كلية الحقوق - جامعة المنيا	من ٣٦٠ الى ٣٩٨
٩	تقنية التحقيق والمحاكمة الجنائية عن بعد "دراسة مقارنة" مقدم الى كلية الحقوق - جامعة المنيا - قسم القانون الجنائي الدكتور/ الهاني محمد طايع رسلان أستاذ القانون الجنائي المساعد - كلية الحقوق - جامعة سوهاج	من ٣٩٩ الى ٥١٠

بحث بعنوان

المبتعثون لليابان كنموذج اقتصادي
تنافسي للجامعات للحد من الهجرة غير الشرعية

مقدم إلى

كلية الحقوق - جامعة المنيا

قسم القانون العام (الاقتصاد والمالية العامة)

الدكتور/ نشأت إدوارد ناشد

وكيل معهد العبور العالي للإدارة والحاسبات ونظم المعلومات

المستخلص:

يعتمد النموذج الاقتصادي التنافسي للجامعات للحد من الهجرة غير الشرعية على فكرة أن الجامعات يمكن أن تلعب دورا مهما في جذب الطلاب الدوليين الذين يرغبون في البقاء في الدول بشكل قانوني ويمكن للجامعات القيام بذلك من خلال تقديم برامج تعليمية عالية الجودة تلبي احتياجات سوق العمل ، وتوفير برامج الاندماج التي تساعد الطلاب الدوليين على تعلم لغة الدولة المضيفة والثقافات المختلفة ،والتعاون مع الحكومات لتطوير سياسات لمنع الهجرة غير الشرعية والتي تتميز أيضا بأنها هجرة مناخية لها انعكاسات سلبية تتنافس الدول على إيجاد حلول لمكافحتها . للهجرة غير الشرعية آثار كبيرة على البلدان المستقبلة للمهاجرين، من شأنها أن تؤدى إلى زيادة الجريمة وعبئاً إضافيا على موارد المجتمع وضغوطا عليه، كما يمكن أن تؤدى إلى آثار اقتصادية كبيرة على الدول المستقبلة للمهاجرين سلبية كانت أو إيجابية.

الكلمات المفتاحية:

الابتعاث، اليابان، الاقتصادية، الجامعات، الهجرة غير الشرعية.

Scholarships to Japan
A competitive economic model
for universities to reduce illegal immigration

Research Summary:

The competitive economic model for universities to reduce illegal immigration is based on the idea that universities can play an important role in attracting international students who want to stay in countries legally and universities can do this by offering high-quality educational programs that meet the needs of the labor market، and providing integration programs Which helps international students learn the language of the host country and different cultures، and cooperate with governments to develop policies to prevent illegal immigration، which is also characterized as climate migration with negative repercussions that countries compete to find solutions to combat. Illegal immigration has significant impacts on countries receiving immigrants، which would lead to an increase in crime and an additional burden on society's resources and pressures. It could also lead to significant economic impacts on countries receiving immigrants، whether negative or positive.

Key words:

Scholarships, Japan, Economic, universities, illegal immigration.

مقدمة:

شهدت اليابان في السنوات الأخيرة، زيادة في عدد الطلاب الدوليين الذين يأتون إليها للدراسة. يرجع ذلك إلى عوامل عديدة، منها جودة التعليم في الجامعات اليابانية، وسهولة الحصول على تأشيرات الطلاب، وانخفاض تكلفة المعيشة في اليابان. تتمتع اليابان بفوائد اقتصادية كبيرة تمكن من جذب الطلاب الدوليين. ويمكن للطلاب الدوليين المساهمة في الاقتصاد الياباني من خلال إنفاقهم على التعليم والسكن والطعام. كما يمكنهم أيضا المساهمة في الاقتصاد من خلال بدء أعمالهم التجارية الخاصة أو العمل في الشركات اليابانية. ومع ذلك، ويمكن أن تؤدي الجامعات أيضا إلى تسهيل الهجرة غير الشرعية. يمكن للطلاب الدوليين الذين يأتون إلى اليابان للدراسة أن يقرروا البقاء في البلاد بشكل غير قانوني بعد التخرج يمكن أن يؤدي هذا إلى مشاكل اجتماعية واقتصادية، مثل الجريمة والبطالة. تتناول هذه الدراسة مشكلة التوازن بين جذب الطلاب الدوليين ومنع الهجرة غير الشرعية.

تركز الدراسة على دور الجامعات في تحقيق هذا التوازن.موضوع هذا البحث يعرض أهمية وجود علاقة متبادلة بين مؤسسات التعليم العالي والطلاب والخريجين والمجتمع المحيط في الخدمات التدريبية من أجل تقديم أفضل الخدمات والاستفادة من هذه الخدمات لخلق جيل مجتمعات اقتصادية لا ترتبط بالحيز الزماني أو المكاني باستخدام التكنولوجيا الحديثة .ينتج عن هذه العلاقة نشاط اقتصادي يستفيد منه كل الأطراف وخاصة مؤسسات التعليم العالي يقع عليها العبء في تقديم الخدمة التدريبة والتعليمية نظرا لطبيعتها العلمية والتنافسية وهناك نماذج واقعية بالتدريب عن بعد. ولكل طرف دور هام من أجل انعكاس الوضع الاقتصادي على الأطراف الأخرى.

ويمكن للجامعات أن تلعب دورا مهما في منع الهجرة غير الشـــرعية من خلال تقديم التعليم والدعم للطلاب الدوليين. ويمكن للجامعات أن تساعد الطلاب الدوليين على الاندماج في المجتمع وتطوير مهاراتهم ومعرفة كيفية الحصول على عمل قانوني.

أهداف البحث:

تتناول هذه الدراسة الطلاب المبتعثون لليابان نموذجا تنافسيا للجامعات، وهم يتميزون بمهارات وخبرات عالية يمكن أن تسهم في تحسين سمعة الجامعة وجذب الطلاب الموهوبين. كما أنهم يمثلون فرصة للجامعات للحد من الهجرة غير الشرعية من خلال توفير فرص تعليمية وتدريبية للطلاب في بلدهم.مع وضع تصور يمكن عن طريقه أن يتعاون طرفا العلاقة التعليمية في توفير وتقديم وتحسين خدمة تدريبية عن بعد مميزة لها مردود اقتصادي عليهما من خلال الكشف عن نوعية تلك الخدمة ومدلولات وجودها

وانعكاساتها الاقتصادية في الوسط المتعامل مع الجامعة ولاسيما القطاع الخاص لأهميته الاقتصادية في فتح سوق عمل يستوعب الخريجين وسرعة استقبال نتائج الاستشارات التي يطلبها من المؤسسة التعليمية فيما لا يعطل خطوط الإنتاج فضلاً عن التعاون في قبول الزيارات العلمية التي تنعكس على كل الأطراف

إشكالية الموضوع:

نتعرض من خلال البحث لأهم التساؤلات التي تحاول الدراسة الإجابة عليها وهي: ما هي الفوائد الاقتصادية التي يمكن أن تعود على الجامعات من خلال جذب الطلاب الدوليين لمنعهم من الهجرة غير الشرعية؟ هذا يستلزم توفير المخصصات المالية لمؤسسات التعليم العالي التي تكفي لسد الحاجات التدريبية التي تتم للمتعاملين معهم عن بعد في ظل الخدمات المستحدثة التي يمكن أن تقدم للطالب؟ وهل الخدمات المقدمة لها قيمة اقتصادية أم لا؟ وذلك لكي نصل للإجابة التي تثبت مدى مسئولية الجامعة عن تنمية الوضع الاقتصادي للأفراد والمشروعات التي تكون بعيدة عن الحيز المكاني لها وتمنع الهجرة غير الشرعية

منهج البحث:

يناسب البحث المنهج الاستقرائي الاستنباطي لأنه يتفق مع طبيعة الدراسة واستخدام بعض النتائج من القراءات الاقتصادية التي توضح ذلك مع التعرض لأهم البيانات والمعلومات الاقتصادية التي تفيد الدراسة.

خطة البحث:

تتمثل خطة البحث في الآتي:

المبحث الأول: المقدرة الاقتصادية التنافسية للجامعات.

المبحث الثاني: الهجرة غير الشرعية بين الاستيعاب والاستبعاد.

المبحث الثالث: الخطة الاقتصادية للابتعاث لليابان

المبحث الأول

المقدرة الاقتصادية التنافسية للجامعات

أولا: استثمار المزايا التنافسية للجامعات:

يشير مفهوم "القدرة المؤسسية إلى توفر العناصر الضرورية لقيام الجامعات باعتبارها مؤسسات قادرة على الوفاء باحتياجات المجتمع المحيط، وقادرة على تقديم وتطوير الخدمات التعليمية والبحثية والمجتمعية التي قامت من أجلها بالكفاءة والتميز اللذان يتيحا لها التفوق والمنافسة على مراكز أفضل في قوائم أفضل جامعات العالم بحسب المبدأ الاقتصادي الذي يقضي تخصيص الموارد في استخداماتها المتعددة بحيث تحقق أقصى قدر ممكن من الإنتاج المطلوب[١].

وتعد المنافسة نظرة استثنائية من نوع جديد من تكوين التنظيم الإداري للجامعة والتي تركز على فكرة تنسيق الموارد واستخدامه الاستخدام الأمثل والتي لا تسيطر عليها والقيام بهذه الطريقة تبنى الثقة والحراك على حد سواء، فالعالم اليوم منقاد بقوى اقتصادية لا يمكن إيقافها لربط الموارد من أجل تشكيل شبكات ذكية كاستراتيجية موحدة للجامعات على بقائها والتفوق عالميا ومن أهم الأمثلة على ذلك استبدال البنية التحتية العتيقة الطراز بشبكة مرنة دائمة التغيير[٢].

وتبذل الجامعات الساعية إلى التفوق والتميز جهودا مخططة علمية لتحويل مزايا النسبية relative advantage إلى مزايا تنافسية ،والفرق الأساسي بين النوعين من المزايا هو تفعيل واستثمار المزايا النسبية –التي قد تكون غير معلومة للإدارة الجامعية وبالقطع غير مستفاد منها سواء في دعم وتأكيد القدرة المؤسسة للجامعة أو زيادة الفاعلية التعليمية بها ،ويتطلب استثمار المزايا التنافسية بالدرجة الأولى بالكشف عنها وتقويم مدى اختلافها وتميزها عما تتمتع بها الجامعات المنافسة ،ثم بذل الجهد في الاستفادة منها بالتخطيط العلمي الذي يوفر فرصا أفضل لتحقيق رسالة الجامعة وغايتها وأهدافها[٣].

١- د. سلطان أبو على: التنمية والتخطيط الاقتصادي، كلية التجارة جامعة الزقازيق ,٢٠١٨,ص ٢٧٧.

٢- فكتور كفن وآخرون: المنافسة المفتوحة بناء مؤسسات في عالم بلا حدود، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم ٢٠٠٩,ص ٢٧٠.

٣- د. علي السلمي: جامعات المستقبل في زمن التميز والعالمية المجموعة الدولية، سما للنشر والتوزيع ,٢٠١٧,ص٤٠٠.

١.استراتيجية الابتكار كميزة إقليمية للجامعة:

تعمل الجامعات على علاج مشكلاتها تنظيميا والتخفيف من مواطن الضعف وانخفاض الكفاءة بها باستثمار تقنيات الاتصالات والمعلومات في تحقيق التناسق والانسجام بين الأداء الفعلي لمختلف الأنشطة الجامعية وبين أهدافها في ضوء الرؤية الاستراتيجية للجامعة بالتركيز على أهمية التقدم التكنولوجي الحديث وما أكتسبه الإنسان من قوة جديدة باستكشافاته واختراعاته وتقدمه العلمي له تأثيره في الحياة الاقتصادية الحاضرة وآثاره البارزة في تطوير البيئة البشرية حديثاً، فزادت مقدرة الإنسان على مناهضة العوائق الطبيعية ومقابلتها لمنفعته، وارتفعت إنتاجية الفرد بدرجة كبيرة وقامت المؤسسات الضخمة المتخصصة في إنتاج سلعة معينة إنتاجاً كبيراً ،ويقوم فيها الفرد بدور محدد في أثناء العملية الإنتاجية مما أثر في إتقان الإنتاج وسرعة إنجازها ،وقد انتشرت سياسة التخصص في معظم التكنولوجيات في العصر الحديث.

تتميز الدول على النطاق الواسع في تمايزها للمنتجات بسبب شدة تماسكها بالتطور السريع والمذهل في الإبداعات والاختراعات لدرجة ارتباط السلعة في جودة المنتج في ذهن المستهلك ببلد الصنع وجودة الخدمة المقدمة لإنتاجها وأصبح من الضروري النظر إلى المدن الصناعية أو الأقاليم نظرة تكنولوجية خاصة من جانب ارتباط المنتج بالإقليم بالابتكار بالجامعة في وقت واحد .وعلى عكس ما يعتقد العديد من المستثمرين أن المراكز المقترحة لإنشاء معاهد عليا وكليات تكنولوجية تتواجد في عواصم المحافظات لكن يقترح إنشائها في أماكن تركز الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية حتى تتمكن المؤسسات التعليمية من التعاون مع المنشآت الصناعية وتوفير فرص التدريب والتنمية المهنية للطلاب والعاملين بتلك المنشآت بما يحقق أعلى عائد ممكن على الاستثمار نجد أن التعليم عن بعد قد ساعد على تقديم العديد من الحلول للمشاكل التي كانت عقباتها أماكن أو أوقات أو كوادر بشرية.

ويعد الابتكار في التكوين عن بعد ميزة إقليمية أيضا إذا ثبت أن كافة المشروعات الاقتصادية تتحقق من التطور التكنولوجي والاقتصادي الذي يؤدي إلى الرشد في تخطيط قوى العمل وربطها باحتياجات الأفراد وحسن التوزيع وتقليل الفاقد في عنصر الزمن وأهم صور الابتكار كميزة إقليمية في التكوين عن بعد الآتي:

- الاستدلال عليها من نسبة تطوير منتجاتها وخدماتها وتحقق هامش ربح ومكاسب بنسبة فعالة وفي نفس الوقت تحقق كفاءات للمشروعات المحيطة بها.
- زيادة الوظائف والأجور وحوافز الابتكار.
- الانتقال من النمو الخام إلى النمو المستدام من خلال تحويل وتحسين المشروعات وتطوير النماذج.
- جذب الطلب وقيادة العملاء والتحفيز للإبداع لجذب المواهب، والمهارات، والخبرات، والباحثين.

- دقة جمع البيانات والمعلومات والتعويضات للخاسرين من جراء التسبب في ضرر بطريق الخطأ والعمد
- الاهتمام بتكاليف البيئة وتشجيع الابتكار الجماعي.
- إزالة العوائق والتخلص من الروتين للتعامل المناسب والملائم مع عالم الأعمال.
- الاعتماد على التكنولوجيا المحلية كلما أمكن ذلك ومحاولة التكييف مع البيئات المختلفة.
- القيام بمشروع جديد من أجل إنتاج منتج جديد ذو قيمة بناء على ابتكار وطرق وأساليب جديدة.
- تنظيم وتعظيم الفرص للاستفادة منها داخلياً وخارجياً.
- الابتكار في الوصول للمستهلك وفتح قنوات جديدة لتوزيع المنتجات والتركيز على الوسائل والتجارة الإلكترونية.
- قدرة الأسواق على اختراق الأسواق الداخلية والخارجية والسيطرة عليها.
- تحقق المنافسة المحلية والدولية والبيئية والسوقية والتدخل بالوصول للاحتكار في الابتكار.
- استخدام تكنولوجيا المعلومات واندماجها في المشاريع التشيدية وتحسين المناخ الاستثماري والتحديث المستمر لبرامجها وخدماتها.

٢. مؤشرات الإقليم المبتكر:

- لا يتصور قيام المشروعات الاقتصادية بنشاطات ذات صبغة إبداعية بدون وجود أدلة ومقياس يمكن الاستدلال به لتحديد درجة الإبداع ويمكن توضيح أبسط المؤشرات وأيسرها فيما يلي:
- التدفق المحلي والأجنبي للاستثمارات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- قيمة الضرائب والرسوم وكافة الإيرادات العامة المحصلة من المناطق الاقتصادية المتميزة بفعل الابتكار.
- نسبة الملحقين بالعمل، وثقافاتهم، ومؤهلاتهم الدراسية، وأعمارهم.
- عدد الباحثين والعاملين في قطاع البحث والتطوير وكذلك قيمة المبالغ المنفقة من المشروعات الخاصة على الأبحاث ومدى استفادتها أيضاً من النفقات العامة المخصصة للأبحاث وكذلك عدد الأبحاث العلمية المنتجة خلال مدة محددة.
- تجارة السلع المصنعة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- مدي التعاون البحثي بين الجامعات والمشروعات.
- عدد البراءات الممنوحة والعلامات التجارية والصناعية
- الصادرات عالية الجودة كنسبة مئوية من الصادرات المصنعة بطرق تقليدية.

٣. المعوقات التي تواجه الجامعة في تحسين الاقتصاد القومي:

اهتمامات الجامعة بالنشاط البحثي والخدمي والتعليمي لأفراد المجتمع لتحسين الاقتصاد القومي لا تسير على خطى ثابتة ومنتظمة، لكن في الحقيقة يوجد الكثير من المعوقات التي تواجهها الجامعة لتحقيق غرضها الذي يحسن من الوضع الاقتصادي للبلاد من أهمها ما يلي:

- عدم كفاية الاحتياجات النقدية والمادية والتمويلية لدعم الجامعة للمشروعات الاقتصادية وكذلك ضعف العائد لطبيعة نشاط الجامعة الخدمي.
- مواجهة الباحثين والدارسين لأعباء متعددة منها: ضيق الوقت المتاح قلة المواد الخام التسويق للأبحاث العلمية والسعي لجعلها موضع التطبيق لتجديد المعرفة.
- عدم التعاون المطلق وبشكل كامل بين الجامعات وأصحاب المشروعات (الكبيرة والمتوسطة) تطبيقاً لمبدأ الحفاظ على سرية المهنة.
- عدم تقاسم القطاع الخاص المخاطر مع الجامعة.
- التغير السريع في البنية الأساسية والتحتية وعدم ثباتها مما يجعلها من المؤثرات على الإمداد بالحلول المبتكرة في الوقت المناسب.
- وجود الكثير من القيود الإدارية والتنظيمية التي تعوق عمل الجامعة وبخاصة التابعة للدولة وتحت إشرافها المباشر.

٤. تأكيد البعد الاقتصادي بالشراكة والتنافس:

من المهم تأكيد أهمية البعد الاقتصادي في العمل الجامعي، وإخضاع قرارات إنشاء الجامعات وتكويناتها واستحداث البرامج العلمية[1] ومختلف أبعاد العملية التعليمية لتحليل التكلفة والعائد cost benefit analysis بالمفهوم الاقتصادي حتى نخلص نظامنا الجامعي من شوائب كثيرة علقت بها نتيجة إهدار اقتصاديات العمل والتركيز فقط على الجوانب الاجتماعية بينما تتداخل مصادر عد للدخل تشكل في النهاية صورة مغايرة لما يحصل عليه عضو الجامعة دون أن تؤدي بالضرورة إلى خلق القناعة ومن ثم الدفاع السليم للعمل والإجادة.

والتنافس يتم بين القطاعين العام والخاص، وبين القطاع الخاص والخاص، فالقطاع العام في حالة الكوارث يفتح قنوات إلكترونية جديدة لتقديم الخدمات والمساعدات وفيها يخصص نظام لتقدير التكاليف

1 ORGANISATION FOR ECONOMIC CO-OPERATION AND DEVELOPMENT, E-learning in Tertiary Education, DECEMBER 2005, p.5

ومراقبة النفقات العامة الإلكترونية عند الاستهلاك الإلكتروني وهي من الطرق السهلة والميسرة لحساب الإنفاق العام بدقة وكذلك الإيراد الإلكتروني.

كما يمكن للصفحات الإلكترونية أن يتم النشر عليها إعلانات تدر موارد يتم بها دعم الإنفاق العام الإلكتروني وكذلك فتح الباب للمساهمات الإلكترونية المقدمة من المواطنين والمؤسسات الخيرية بالإضافة إلى انخفض التكاليف المقدمة من الخدمات العامة الإلكترونية وزيادة الدخل بنفس الطريقة.

٥. التنافسية في الاستثمار لتطوير البنى التحتية الإلكترونية للجامعة:

تتحدد القدرات التنافسية للجامعات بعدد من العوامل الرئيسة ذات التأثير البالغ في جودة العملية التعليمية والبحثية في الجامعة وتميزها في خدمة المجتمع والإسهام في بناء التراكم العلمي والمعرفي محليا ودوليا[١].وتهدف التعاملات الإلكترونية في كافة المجالات المرتبطة بالعملية التعليمية لتحسين الوضع الاقتصادي باستخدام الجوانب الإيجابية دون السلبية[٢].

ويمكن زيادة القدرة التنافسية بالاستناد الي إطار فكري أساسه التكامل والترابط والتزام منطق التفكير المنظومي الذي يرى الجامعة على أنها منظومة متكاملة تتفاعل عناصرها وتتشابك آلياتها ومن ثم تكون مخرجاتها محصلة للقدرات المجتمعية. ومن ثم القدرة التنافسية للجامعة هي القدرة على توفيق وتنسيق عناصر الجامعة وتشغيلها في تكامل وترابط لتحقيق أعلى معدلات الفاعلية، والوصول بذلك إلى مستوى المخرجات الذي يحقق رغبات ومنافع وتوقعات أصحاب المصلحة المرتبطة بالجامعة، وتتفوق بها الجامعة على غيرها من الجامعات.

إن هذه السمات والأسس الفكرية تتكامل لتمثل منظومة متشابكة هي الأساس في بناء وتنمية مقومات إدارة التميز في الجامعات المعاصرة، والتي تخضع للقياس والتقويم من جانب إدارة الجامعة ذاتها كما تقوم بعض الجامعات المختصة بالتأكد من تطبيق الجمعة لنظم ضمان الجودة بقياس تلك المقومات ومدى تكاملها وتطبيقها الفعلي حين تتقدم الجامعات الراغبة في الحصول على الاعتماد.

وتلعب البنى التحتية الإلكترونية بشكل عام بما تحتويه من شبكة الطرق والجسور والموانئ والمطارات وشبكة الاتصالات وقنوات الصرف الصحي والمياه والتي تدار بشكل الكرتوني دورا هاما في تطور نشاط القطاع الاقتصادي الخاص الإلكتروني، حيث إنها تعتبر من الخدمات الأساسية التي تساعد

1 Batalla, J.M., Rimbau, E., & Serradell, E). E-learning in Economics and Business. RUSC. Universities and Knowledge Society Journal, 2014,pp. 3-11

2 MIRJANA RADOVIĆ-MARKOVIĆ: ADVANTAGES AND DISADVANTAGES OF E LEARNING IN COMPARISON TO TRADITIONAL FORMS OF LEARNING , Annals of the University of Petroşani, Economics, 10(2), 2010,p.293.

على تسهيل وتسريع أداء المعاملات ومن ثم المساهمة في توسع أكبر لنشاط القطاع الخاص الإلكتروني وتواجده في النشاط الاقتصادي.

فتدهور البنى التحتية الإلكتروني نتيجة ارتفاع تكلفة إنشاء البنى التحتية على الرغم من الانخفاض الكبير في أسعار أجهزة الحاسب ،وإقامة شبكات اتصال النطاق العريض broad band ذات السعة العالية لتبادل البيانات باستخدام الألياف الضوئية وما يكافئها ؛يؤدي إلى عرقلة نشاط القطاع الخاص من خلال التسبب في صعوبة وبطء أداء المعاملات والمبادلات التجارية ، ارتفاع في التكاليف وعدم القدرة على اختراق أسواق جديدة، ومن ثم يتوجب العمل على تطويرها بما يساهم بتطبيق خصائص وشروط المنافسة الكاملة كدخول المزيد من المتعاملين في السوق والقدرة على توفير وانتقال عوامل الإنتاج واكتشاف أسواق جديدة تساعد على زيادة الإنتاج. بالإضافة إلى سرعة الإهلاك التي تقلل كثيرا من الميزة الاقتصادية[١].

٦. الحوكمة في التعليم:

لقد كان لنجاح نظام الحوكمة في ميادين أخرى غير التعليم العالي انعكاس كبير على قابلية هذا القطاع لتقبل هذه الآلية الإدارية، فيشهد الانتقال إلى تطبيق الحوكمة تحولا سريعا خاصة مع تدويل التعليم العالي فتزايدت حركية الطلبة والأساتذة بين الجامعات للدراسة والعمل، فبالتالي تكمن أهمية حوكمة الجامعات في اهتمامها بمدخلات العملية الجامعية من ناحية التنظيم والاستقطاب... ومخرجاتها من خلال الطلبة والأبحاث وغيرها....

تعرف المؤسسات الجامعية في الوقت المعاصر تنافسا كثيفا فيما بينها شأنها شأن مجال إدارة الأعمال، وهو ما جعلها تتأثر بالبيئة الداخلية والخارجية وتسعى إلى تحقيق مصالح أطرافها الآخذة (أساتذة، إداريين، الدولة، المؤسسات الاقتصادية، المجتمع...). وعليه فقد كانت الحوكمة الجامعية أحد الأساليب والأنظمة التي علقت عليها الآمال لتطوير أداء الجامعات، بعد أن حققت نجاحات في القطاعات الأخرى.

ثانيا: التكوين عن بعد كمطلب للدعم الاقتصادي:

من الضروري تشجيع التنوع في نظم التعليم العالي وبرامجه، بما في ذلك التوجه نحو التوسع في إنشاء مؤسسات تعليم خاصة تتكامل مع منظومة التعليم الحكومي. ووضع نظم متطورة لتحفيز الجامعات العامة على تنويع مصادر تمويلها من خلال مساهمة الطلاب في بعض الرسوم الدراسية، وإنشاء برامج أكاديمية مشتركة مع القطاع الخاص المحلي والجامعات الأجنبية، والبحث في إنشاء وحدات خدمية لتوفير دخل إضافي، وربط تخصيص التمويل الحكومي بمعدلات الأداء، وفي نفس الوقت إعادة صياغة الدور

---

١) د. نبيل على، د. نادية حجازي: الفجوة الرقمية، مرجع سابق، ص ٣٦.

الحكومي في دعم نظم التعليم العالي وبرامجه خاصة في ظل معطيات الوضع الراهن والتغيرات المتوقعة في مناخ التعليم العالي مستقبلا. التدريب (التكوين) عن بعد هو توصيل المواد التدريبية عبر وسيط الكرتوني يشمل الأقمار الصناعية والإنترنت والصوت والصورة وغيرها من الوسائط المتعددة والمتاحة لتقديم المادة التدريبية في أي مكان أو زمان وله أنواع ووسائل وأهداف منها: تحقيق تكافؤ الفرص وتوفير مصادر تدريبية

١. تطوير فرص التعليم والتدريب:

التعليم والتدريب من أهم المحاور الأساسية لتحسين العنصر البشرى لرفع الإنتاجية، وقوة العمل تعتمد على التدريب[١] لذلك هو في حد ذاته استثمار وليس استهلاك، وعن طريقه تطور المؤسسات التجارية منتجاتها في ظل ما يحصل عليه العاملون من برامج وتدريب ليستفيد منها جميع الأطراف والنصيب الأكبر يعود على الشركة .وهناك سلسلة من الأهداف في كل مرحلة (التعليم / التدريب) تنعكس اقتصاديا على الفرد والمجتمع، ودور التعليم يظهر في رفع مستوى الأداء وقلة تكاليف المشروع وزيادة الإنتاجية للسلع والخدمات باستخدام الأساليب الجديدة لتحسين بيئة الأعمال التجارية تنفيذاً لإستراتيجية الاستثمار[٢] وينعكس ذلك كله على الدخل القومي وفى حالة الزيادة تتحقق الرفاهية لكل أفراد المجتمع .

التعليم والتدريب له تأثيره على كسب الثقة واكتشاف القدرات وقياسها مما يؤدى إلى حل المشكلات والابتكار وزيادة الإنتاج[٣] لذا تسعى المؤسسات التجارية إلى تطوير أفراد المجتمع عن طريق منح دورات تدريبية ومحاضرات وعقد مؤتمرات وندوات وحلقات بحث في المجالات المتخصصة بحسب نشاط المؤسسة. وعن طريق استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في حد ذاتها تنقل ثقافة جديدة للمجتمع وخاصة في الدول النامية والمجتمعات الريفية في شكل مبادرات لتحسين وإنشاء المؤسسات التربوية ومؤسسات البحث العلمي[٤] والملاحظ في معظم الدول النامية أن المؤسسات التجارية تهتم بعمل فصول دراسية لمحو الأمية أو إنشاء مدارس مرتبطة بالصناعة التي تتخصص فيها المؤسسة وفى نفس منطقتها الجغرافية أو المناطق الفقيرة حتى تستفيد في الأجل الطويل من خريجي هذا المشروع ومن ولائهم للمؤسسة ومنتجاتها وهو في نفس الوقت يعد من الاستثمار في التعليم بشكل غير مباشر . وأحيانا تتبنى المؤسسة إنشاء مدارس للتعليم أو التدريب داخل منشآتها ولها أن تختار من خريجيها ما يناسب احتياجها وقد تخدم مؤسسات أخرى في نفس نشاطها الاقتصادي وليس لديها إمكانات فن تنفيذ هذه الخدمة.

---

1 William J.Baumol & Alan S.Blinder : Economics principle and policy,2007., p. 491.

2 Mark Hirschey &John Nofsinger:investments analysis and behavior,Mc Graw-Hill,2010,p.74.

٣ د. مدحت محمد أبو النصر: مفهوم ومراحل وأخلاقيات مهنة التدريب بالمنظمات العربية، إيتراك ,٢٠٠٧,ص ٢٣.

٤ د. أسعد خطاب: اقتصاديات تنمية الموارد البشرية، دار الكتاب الحديث ,٢٠١١,ص ١٦٧.

وتحسين التعليم والتدريب لتأهيل الشباب حديث التخرج من أهم التحديات التي تواجه المؤسسات، وأنظمة التعليم والتدريب في مصر والدول العربية، حيث يفتقر الكثير منها إلى العمالة المتخصصة في المجالات التي يحتاجها السوق مما يساعد على سد الفجوة بين العرض والطلب على العمالة[١] .ولا يمكن أن نتجاهل أن التعليم والتدريب يؤديان إلى خلق مهارات وطنية تعد من العناصر الأساسية للدولة لتيسير عملية التنمية الاقتصادية في كافة القطاعات ،رغم وجود مشكلة تواجه بعض أفراد المجتمع وبخاصة الشباب، فالمؤسسات تطلب للتعيين فيها من لديهم الخبرة العملية ولا يكتفى بالتأهيل والتدريب الذى حصل عليه الشباب باعتبارها دراسة نظرية فقط تفتقر للجانب العملي والتطبيقي.

واستثمار تقنيات التدريب الحديثة والمتجددة ووسائل الاتصال في التنفيذ بالإضافة إلى استثمار المعامل والمواقع الافتراضية في الحالات التي يصعب فيها تواجد مثل هذه الوسائل ومن أهمها التخفيض في التكلفة وتعظيم في الفائدة تلبية لخطط التنمية الوطنية[٢].

٢. اقتصاديات التدريب:

إن اقتصاديات التدريب تهتم بتحقيق الفوائد الممكنة من التدريب المكتسب ولاسيما لو كان التدريب عن بعد والذي ينعكس بدوره على المنشأة العلمية والاقتصادية والعاملين بها والمتعاملين معها، والتي تأتي من خلال منظومة التدريب المختلفة من أساليب ووسائل وآليات وموارد بشرية واقتصادية تدريبية طبقًا لأسس علمية متعارف عليها يمكن من خلالها تحديد ما تم اكتسابه من معارف ومهارات وممارسات وسلوكيات وأداء فعال تنعكس على الدخل القومي أيضا.

٣. دعم التكوين عن بعد للمشروعات الاقتصادية:

ترابط التدريب بمواقع الأنترنت وأماكن العمل يعد من وسائل التعليم غير النظامي بهدف تنمية المهارات الابتكارية وإنتاج المعرفة التكنولوجية[٣]،توجد وسائل مختلفة يمكن للجامعة أن تدعم بها المشروعات الاقتصادية الكائنة بنطاقها الجغرافي من خلال:

- زيادة عدد المشروعات مما يؤدي إلى انتعاش وتنمية للاقتصاد المحلي.

---

١ د. إبراهيم المصري: النظريات الاقتصادية، دار الحكمة ,٢٠١٣,ص ١٨٣.

٢ د. محمد إبراهيم راشد: التدريب عن بعد ماهيته وواقعه ومستقبل استخدامه في البرامج التدريبة، المركز العربي للتعليم والتنمية ,٢٠٠٨,ص ١٨٩.

٣ د. نبيل على، د. نادية حجازي: الفجوة الرقمية، عالم المعرفة ,٢٠٠٥,ص ٢٩٠.

- زيادة فرص العمل وتشجيع التنمية وجذب المشروعات من المناطق الأخرى وزيادة معدل الدخل في المجتمع.
- تدعيم وتشجيع المشروعات التي تحتاج إليها السوق المحلية وتحديد مكان لإقامة معارض مناسبة لمنتجاتها.
- توجيه رجال الأعمال إلى المشروعات عالية التكنولوجيا والتي تهدف للحفاظ على البيئة.
- تشجيع الفئات التي لا تملك الخبرات الكافية لإقامة مشروعات.
- تسويق الأبحاث والدراسات التي تقوم بها الجامعة ومراكز البحث العلمي.
- مواجهة المشاكل الاقتصادية الناتجة عن تطبيق سياسة الخصخصة في الدول النامية.
- نشر وتنمية مفهوم المشروعات الخاصة بين الفئات ذات الخبرات المحدودة في هذا المجال.
- زيادة معدلات النجاح وتدعيم الابتكارات وتشجيع الأفكار الجديدة.
- تقليل كلاً من تكاليف بدء النشاط ومخاطر الأعمال المرتبطة بالمراحل الأولى لبداية المشروعات وتقليل ازدواجية الجهود مما يؤدي إلى تقليص التكاليف.
- إيجاد الحلول المناسبة للمشكلات الفنية والمالية والإدارية والقانونية التي تواجه المشروعات.
- مساعدة المشروعات على التوصل إلى أنواع جديدة من المنتجات أو مجالات جديدة من النشاط.
- تقليل الفترة الزمنية اللازمة لتنمية نشاط المشروعات وتطوير إنتاجها.

٤. جودة الخدمة العامة الإلكترونية في التدريب لخلق المجتمعات الاقتصادية:

تعد جودة الخدمة العامة الإلكترونية التدريب من الأدوات الأساسية في خلق المجتمعات الاقتصادية التي بسبب تحسينها تقدم المؤسسات على التعامل مع الحكومة للاستفادة من كافة الخدمات العمومية والتي تعكس أو تعود بدورها على المنتفعين بشكل مباشر وغير المباشر، وبناء عليه تساعد الخدمات العامة الإلكترونية على تحديد الاحتياجات الاقتصادية للمجتمع وتشخيص المشكلات الاقتصادية من حيث الأسباب والنتائج واقتراح الحلول الاقتصادية المناسبة ؛على الرغم من أنها ساهمت بعض الوقت في تسهيل عمليات غسل الأموال بإدخال أموال غير مشروعة داخل البلاد نتيجة للأنشطة الخفية غير المشروعة كالمضاربات وتجارة المخدرات والدفع الإلكتروني لأنشطة غير مقبولة أخلاقيا في المجتمع.

ويمكن أن نوضح ذلك في الآتي:

أ. جودة الخدمة العامة الإلكترونية من منظور اقتصادي:

يتميز المجتمع في الوقت الحاضر بالتغير السريع مما أدى إلى وجود أنواع جديدة من السلع والخدمات التي استطاعت أن تفرض وجودها على كل الدول، وبدأت متطلبات المحيط الاقتصادي تفرض نفسها على ضرورة التعامل بصورة جديدة من خلال خدمات الكرتونية جديدة والتي تعكس التطور التكنولوجي الحاصل بما يتماشى مع معطيات التكنولوجيا الحديثة في القطاع الاقتصادي.

الجودة تعد من المنظور الاقتصادي التنافس والتميز والتمايز في تقديم الخدمة لتحسين العلاقة بين المنتفع بالخدمة الإلكترونية والمؤسسات الحكومية التي تهتم بها اقتصاديات الخدمات العامة[١] فمن الضروري أن تعمل المؤسسة على تنمية التواصل مع المنتفعين وإتاحة التواصل بلغات مختلفة ،وتلبية المطالب بالرغم من أن المنتفع من الخدمة يخضع للتنظيمات القانونية التي تتيح له الاستفادة منها إلا أن المؤسسة يجب عليها تلبية رغباته للحصول على هذا الحق وسد احتياجاته، بل يجب عليها الترويج للخدمات العامة بطرق مختلفة (تقليدية وإلكترونية) تتيح له كافة البيانات والمعلومات وتوفر له سبل التظلم وتقديم شكواه والرد عليه في أسرع وقت ممكن مع ضمان حريته والحفاظ على كرامته وتأمين سلامته وتجعل منه رقيباً شعبياً على أداء الحكومة ومنحه حق الاستمتاع بالخدمات العامة التي كفلها له الدستور.

ب. خلق المجتمعات الاقتصادية:

الخدمة العامة الإلكترونية ليست بديلاً عن الخدمات العامة التقليدية، بل وسيلة لرفع أداء وكفاءة النشاط الاقتصادي الذي يطبق من خلال المؤسسات الاقتصادية التي تسعى إلى تفاعل بين المواطنين والأجانب والأجهزة الحكومية في شفافية تامة عبر الوسائط الإلكترونية بهدف المشاركة الاقتصادية.

فاعلية الخدمات العامة الإلكترونية تتحقق من خلال نظام متكامل يستخدم الإنترنت كأساس لتبادل المعلومات[٢] وتقديم الخدمات والمعاملات التي تتم بين كل من: الحكومات – الشركات – الأفراد أي أن الخدمات العامة الإلكترونية تدخل في حسابها كل من يمتلك جهاز حاسب آلي ويستطيع التعرف على الخدمات العامة المقدمة لتحسين مستوى الأداء لدى كل الأطراف بحيث تكون الخدمات المفعلة بين كل من:

- الحكومة – الأفراد
- الحكومة – الشركات
- الحكومة – الحكومات

---

١ د. سعيد عبد العزيز عثمان: مقدمة في الاقتصاد العام، الدار الجامعية ,٢٠٠٨,ص ٩.

٢ د. محسن أحمد الخضيري: الاقتصاد الإبداعي، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ,٢٠٠٩,ص ٥٨

والخدمات العامة المقدمة من الحكومة والموجهة للمواطن؛ تعطي جودة من خلال تخفيف العبء على المواطن وحل المشاكل الإدارية للجهاز الإداري بالدولة. وأصبحت مطلبا أساسيا للوفاء برسالة الوحدات الحكومية للتخفيف عن كاهل المستثمرين ولتلبية حاجاتهم المتعددة والمتجددة باستمرار. ومن هنا فإن الوزارات الحكومية هي المسئولة عن تقديم الخدمة على مدار الساعة بتكلفة أقل وجهد أوفر.

يتطلب من المستفيدين من هذه الخدمات أن يكون كل منهم على مستوى من الثقافة الملائمة لجودة الاستخدام وتأمين الخصوصية العامة والخاصة وسرية المعاملات ليتم الاستمرار في تقديم المزيد من الخدمات العامة الإلكترونية.

وهناك مجتمعات اقتصادية نشأت بسبب جودة الخدمات العامة الإلكترونية وهي لم تكن كذلك إلا بسبب الخدمات التي قدمتها الحكومة إلكترونياً.

ج. مزايا الخدمات العامة الإلكترونية للمجتمع:

- تساهم الحكومة الإلكترونية في زيادة شفافية الحكومة فيما يتعلق بتحسين جودة الخدمة وتبسيط الإجراءات.
- توفير البيانات والمعلومات وإتاحتها لجميع فئات المجتمع.
- فتح قناة اتصال جديدة بين فئات المجتمع.
- تساعد في الاستفادة من الفرص المتاحة في سوق التكنولوجيا المتقدمة إذ ستخلق مناخاً ملائما لدخول شركات جديدة لإضافة سلع وخدمات حديثة.

٥.آليات تطوير القطاع الإلكتروني للتحفيز الاقتصادي:

لتحفيز النشاط الاقتصادي بشكل عام يحتاج جملة من التسهيلات والتيسيرات لإمكان تحقق المنافسة، منها:

أ. تنمية الموارد البشرية للتعامل بالوسائل الإلكترونية:

تعتبر تنمية الموارد البشرية بمثابة عملية استثمار لرأس المال البشري، لأنها تهتم بعملية تطوير مهارات وقدرات ومعارف القوى العاملة عن طريق عمليات التدريب والتكوين على الوسائل الإلكترونية الحديثة[1]، بما يساهم في رفع مساهمتها في عملية الإنتاج إلى أقصى حد ممكن.

1 Noah Kasraie,, Esrafill Kasraie,: Economies Of Elearning In The 21st Century Contemporary Issues In Education Research – October 2010 Volume 3, Number 10,p.60.

ويساهم تطور الموارد البشرية في زيادة الكفاءة في الأداء للقطاع الإلكتروني، حيث أن ذلك يتيح تطوير نظم الإدارة من الأسلوب التقليدي إلى الأسلوب الإلكتروني ويمكن تطوير عمليات التجديد والابتكار التي من شأنها خلق ديناميكية متواصلة في عمليات الاستثمار والإنتاج، مما يسمح بتطور مكانة القطاع الخاص وتعزيز مساهمته في النشاط الاقتصادي الإلكتروني، لأنه إذا لم تتميز الموارد البشرية بالتطور فإن ذلك سينعكس سلبا على تطور القطاع الإلكتروني في ظل امتداد العولمة واشتداد المنافسة فلا يمكن أن يتطور ويوسع من نشاطاته بحكم ضعف تطور الموارد البشرية على مستواه وعدم مواكبتها للاتجاهات الحديثة في التنظيم والابتكار.

ب. توفير التمويل لتحقيق الاستثمارات الإلكترونية:

إن ما تتطلبه أي استراتيجية تستهدف تطوير القطاع الإلكتروني هو العمل على وضع الآليات التي تسمح بتوفير التمويل الذي يعتبر بمثابة المحرك الرئيسي لنشاط القطاع الخدمي والاقتصادي، حيث إنه توافره سواء من ناحية الحجم أو من ناحية النوع يتيح المزيد من الفرص لتحقيق الاستثمارات.

ثالثًا: نموذج تطبيقي للتجربة المصرية (الجامعة المصرية للتعلم الإلكتروني الأهلية)

١. رؤية برنامج تطوير الخدمات الحكومية المصرية

تتبنى وزارة التخطيط والإصلاح الإداري[1] برامج تحسين الأداء الحكومي ليصبح أكثر كفاءة وفاعلية من خلال إتاحة الخدمات الحكومية إلكترونيا بهدف تقديم الأفضل للمواطنين وتمكينهم من الوصول للمعلومات ودعم اتخاذ القرارات، وصياغة السياسات بشكل متفهم أكثر للمواطنين واحتياجاتهم. مما يساعد على تعزيز الثقة بين الحكومة والمواطن وتوفير مزيدا من الشفافية وتحجيم الفساد وتعظيم العائد وتخفيض النفقات

- منصة تقديم الخدمات الحكومية egypt.gov.eg
- فرض وإنفاذ القانون
- ميكنة مكاتب الشهر العقاري
- ميكنة وحدات ونيابات المرور
- تطوير خدمات المواطنين بالمحليات
- قنوات تقديم الخدمات الحكومية)خدمات المحمول)
- تطوير وأنشاء البوابات الإلكترونية

1 mpmar.gov.eg

- ميكنة خدمات مصلحة الأحوال المدنية

٢. برنامج تحديث وتطوير البنية المعلوماتية:

رؤية البرنامج تتمثل في بناء قواعد بيانات موحدة لخلق مجتمع معلومات متكامل وجهات حكومية تتبادل البيانات فيما بينها وتعظيم موارد الدولة وخفض الإنفاق الحكومة منها:

- منصة تبادل البيانات الحكومية (المحول الرقمي القومي)
- نظام دخول وخروج المرضىADT
- ميكنة تسجيل المواليد والوفيات
- النظام المركزي للتطعيمات
- تطوير خدمات الإدارة المركزية للشئون الصيدلية
- ميكنة المعامل المركزية بوزارة الصحة
- ميكنة وحصر أسرة الرعايا [١٣٧]
- ميكنة مراكز ومعاهد الأورام
- ميكنة المستشفيات
- تطوير منظومة إدارة الموارد البشرية

٣. إنشاء الجامعة المصرية للتعلم الإلكتروني الأهلية:

تم إنشاء الجامعة المصرية للتعلم الإلكتروني الأهلية بالقرار الجمهوري رقم ٢٣٣ لسنه ٢٠٠٨ كأولِ جامعة مصرية تتبنى مبدأ التعلم الإلكتروني في تقديم خدمات تعليمية على أعلى مستوى جودة – تحقيقاً لمعايير الجودة المطلوبة التي تتبناها وزارة التعليم العالي وهيئة ضمان الجودة والاعتماد[١]، بأسعار مناسبة، وتعمل على إمداد سوق العمل بعناصر لها مهارات عالية وتتعامل مع التكنولوجيات العالية وعلى دراية بأحدث ما وصل إليه العلم في مجالات التخصص .جامعة المصرية للتعلم الإلكتروني الأهلية بالقرار الجمهوري رقم ٢٣٣ لسنه ٢٠٠٨ كأول جامعة مصرية تتبنى مبدأ التعلم الإلكتروني في تقديم خدمات تعليمية على أعلى مستوى جودة، بأسعار مناسبة، وتعمل على إمداد سوق العمل بعناصر لها مهارات عالية وتتعامل مع التكنولوجيات العالية وعلى دراية بأحدث ما وصل إليه العلم في مجالات التخصص. والتعليم الكرتوني والتعليم عن بعد هو تعليم يقدم للطلبة المقيمين في أماكن بعيدة عن الحرم الجامعي يكون فيه الطالب منفصلا انفصال مؤقت أو انفصال جغرافي عن الأستاذ[٢].

1 mohesr.gov.eg
2 eelu.edu.eg

٤. أهداف ورسالة الجامعة المصرية الإلكترونية:

تهدف الجامعة إلى تقديم خدمات تعليمية وتدريبية على أعلى مستوى من الجودة، وإمداد سوق العمل بعناصر قادرة على التعامل مع التكنولوجيات المتقدمة، وتعمل على التطوير المستمر للبيئة التعليمية. كما تهدف الجامعة المصرية الإلكترونية إلى الارتقاء بجودة التعليم العالي باستخدام التكنولوجيا الحديثة في التدريس والتدريب، وخلق قاعدة معرفية للتعليم والتعلم في المجتمع المصري، وذلك باستخدام أساليب التعلم الإلكتروني، وإدارة الجامعة بأسلوب تكنولوجي حديث.

٥. التدريب الإلكتروني للجامعة المصرية الإلكترونية:

أطلقت الجامعة المصرية للتعلم الإلكتروني الأهلية مبادرتها الفريدة Learn4 all والتي تهدف لتوفير فرص ثرية ومرنة من خلال طرح العديد من البرامج التعليمية والتدريبية في مختلف المجالات النظرية والتطبيقية. وقد بدأت الجامعة في طرح بعض البرامج بشكل تجريبي بهدف التعاون الواسع المدى مع المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية لطرح برامج مشتركة من خلال هذه المبادرة.

وتوفر الجامعة هذه الخدمة مجانا دون أية تكاليف مادية على المتعلمين /المتدربين أو القائمين على بناء البرامج التعليمية / التدريبية، حيث يستطيع كل من يرغب في طرح برنامج تعليمي/ تدريبي من أي مؤسسه التواصل مع الجامعة واقتراح فكرة لبرنامج تعليمي / تدريبي أو اقتراح أي أفكار إبداعية لتطوير وتحسين الخدمة التعليمية المقدمة من هذه المبادرة.

ومن ثم النهوض بمستوى التعليم والتدريب ليواكب التطورات التكنولوجية العالمية في المجالات المتنوعة مع اقتصاد الوقت والجهد والتكاليف[١]، وأهمها ما يلي:

---

١ المعلومات مختصرة عن المقررات التعليمية المفتوحة كثيفة العدد كما هي موضحة على موقع الجامعة الإلكتروني يذكر أن :في ٢٠١١ طرح Sebastian Thrun وزملاء آخرين له في جامعة ستانفورد الأمريكية بطرح مقرر أكاديمي مجاني عن الذكاء الاصطناعي بغرض إتاحة الفرصة التعليمية لكل من يرغب في دراسة هذا المقرر من غير طلاب الجامعة ، ومما يدعو للدهشة والإعجاب أنه في مدة قصيرة لم تتجاوز ٤ أسابيع سجل في المقرر ١٦٠.٠٠٠ مشترك من ١٩٠ دولة ، وتوالت التجارب الشبيهة من جامعات ومؤسسات تعليمية عديدة ، فقد أشار Waldrop (2013) في مقال تحت عنوان Online learning: Campus 2.0منشور في مجلة Nature الدولية للعلوم إلى أنه في أقل من عامين (من ٢٠١١ مع انطلاق الفكرة إلى ٢٠١٣ تاريخ التقرير) تم طرح ٣٢٨ مقرر الكرتوني مفتوح من خلال ٦٢ مؤسسة تعليمية متنوعة انضم إليهم ٢.٩ مليون نتعلم من ٢٢٠ دولة. إن هذه الأرقام تؤكد بقوة على أن التعلم أصبح متاحا للجميع من راغبي التعلم والمعرفة بلا قيود.

إن الفكرة أو بمعنى أكثر دقة (الفلسفة) التي تتبناها هذه المبادرة تقوم على مبدأ إنساني شديد الأهمية ، وهو أن التعليم والتعلم لابد أن يكون بالفعل كالماء والهواء كما قال عميد الأدب العربي الدكتور طه حسين ، فالرسالة المستهدفة من المقررات

الإلكترونية مفتوحة المصدر (MOOCs) هي إتاحة الفرصة التعليمية للجميع دون تفرقة من أي نوع ، فلم يعد التعلم باعتباره جهدا ذاتيا لتحصيل المعارف والمهارات وليس مجرد الحصول على شهادة ، يحتاج إلى العديد والعديد من المتطلبات اللوجستية التي تجعله متاحا لبعض الناس دون غيرهم ، فالمقررات مفتوحة المصدر تتيح العلم والمعرفة للجميع دون قيد أو شرط.

وقد انتشرت فكرة المقررات المفتوحة محمولة على نبل غرضها، مما دعي العديد من المؤسسات التعليمية والخيرية والمنظمات الاجتماعية إلى طرح العديد والعديد من المبادرات لإتاحة الفرصة التعليمية المجانية، ولعل أشهرها: EDX وهي مبادرة مشتركة لا تهدف للربح بين معهد ماساتشوسيتس للتكنولوجيا MIT وجامعة هارفارد Harvard Universityبالولايات المتحدة، والتي رصد لها مبلغ ٦٠ مليون دولار أمريكي لتقديم مقررات تعليمية متنوعة مفتوحة للجميع دون أي شروط للالتحاق https://www.edx.org ..

Coursera: وهى مبادرة هادفة للربح أطلقتها جامعة ستانفورد Stanford University بالولايات المتحدة بالتعاون مع بعض المنظمات الخيرية برأس مال مبدئي ٢٢ مليون دولار أمريكي لتحقيق نفس الغرض https://www.coursera.org/.

Dacity: وهى شركة أطلقها صاحب أول مقرر مفتوح في جامعة ستانفورد Sebastian Thrun مع آخرين برأس مال ٢١ مليون دولار أمريكي https://www.udacity.com/ويوجد الآن العديد من البوابات التعليمية المفتوحة لتحقيق نفس الغرض سواء بدون تكلفة يتحملها المتعلم أو بتكلفة رمزية يستطيع قطاع عريض من المتعلمين تحملها مثل Udemy ، P2Pu ،Khan Academy، يمكن وصف المقررات التعليمية الإلكترونية مفتوحة المصدر (MOOCs) بأنها مقررات تعليمية متاحة الكترونيا لأكبر عدد من المتعلمين دون التقيد بشروط للالتحاق أو مصروفات دراسية. يتكون المقرر الإلكتروني مفتوح المصدر من عدة عناصر أساسية: مقاطع فيديو لشرح المادة التعليمية، عروض تقديمية مختصرة، أنشطة تفاعلية متنوعة مثل مساحات المناقشة والمشاركة وأسئلة التقييم الذاتي. وتعد مساحات المناقشة Discussion Boards من أهم الركائز الأساسية التي تعتمد عليها آليات التعلم في المقررات مفتوحة المصدر، حيث يشعل المحاضر أو ميسر العملية التعليمية شرارة المناقشة من خلال طرح أسئلة ونقاط خلافية ومن ثم يبدأ المتعلمين في التجاوب والتفاعل مع مشاركات بعضهم البعض، مما يؤدى في النهائية إلى بناء مستودع تراكمي من الأفكار والتعليقات والآراء التي يراقبها ويتدخل فيها المحاضر بغرض التوجيه والإرشاد، والتأكد من الفهم الصحيح والدقيق للمعلومات المطروحة.

وتشير العديد من الدراسات والبحوث التي ركزت على تصميم وبناء المقررات التعليمية الإلكترونية المفتوحة إلى أنه يمكن تقسيم هذه المقررات إلى نوعين xMOOCs :والتي يمكننا تسميتها بالمقررات الخطية التلقينية linear Instructive MOOCs وذلك لأنها تعتمد على عرض الأفكار والمفاهيم بشكل تتابعي على المتعلم من خلال الوسائط المتعددة المتنوعة، ويكون المتعلم متلقيا في الأساس أكثر منه متفاعلا. بينما النوع الثاني وهو cMOOCs والتي يمكن تسميتها بالمقررات المفتوحة البنائية الاتصالية، حيث أنها تعتمد بشكل أساسي على التعلم الذاتي Self- paced Learningوالتعلم من خلال الأقران Peer to Peer Learningمما يجعل من الاتصال والتواصل ركيزة أساسية لدعم حدوث عملية التعلم.

يرتكز المقرر التعليمي الإلكتروني مفتوح المصدر على أربعة ركائز أساسية:

١. مخطط المنهج الدراسي :Syllabus والذي يحتوي على مخرجات وأهداف المقرر، الموضوعات المطروحة، المصادر المقترحة للقراءة والاستزادة المعرفية، وجدول الدراسة والأنشطة التعليمية.

- انفصال شبه دائم بين المتعلم والمعلم خلال فترة العملية التعليمية وهذا ما يميز التعليم عن بعد عن التعليم وجها لوجه.
- تأثير المؤسسة التعليمية في تخطيط وإعداد المادة التعليمية وفي توفير خدمات دعم للطلبة وبالتالي تميزه عن الدراسة الخاصة وبرامج التعليم الذاتي.
- استخدام وسائط تقنية مثل الطباعة والوسائط السمعية والمرئية والحاسب الآلي تحتوي على محتوى المقرر الدراسي.
- توفير الاتصال بطرقتين بحيث يمكن للطالب الاستفادة من الحوار أو يمكنه البدء في الحوار وهذا ما يميزه عن الطرق التكنولوجيا الأخرى المستخدمة في التعليم.
- الغياب الشبه دائم للمجموعات التعليمية خلال فترة العملية التعليمية بحيث يدرس الطلاب عادة بشكل فردي وليس في مجموعات مع إمكانية عقد اجتماعات أحيانا
- دعم التوجه الإستراتيجي نحو زيادة القدرة الاستيعابية للتعليم العالي في مصر.
- إعداد خريج ذي مهارات ومعرفة تكنولوجية تمكنه من إيجاد فرص عمل جيدة، وكذلك تقديم التعليم والتدريب المستمر لمساعدة الدارسين على التقدم في تخصصاتهم وإعادة تأهيلهم للحصول على فرص عمل أفضل.
- تقديم مستوى تعليمي متميز في التخصصات الحديثة والبينية المطلوبة لتحقيق الاحتياجات المستقبلية المحلية والإقليمية من الموارد البشرية.
- تقديم فرص دراسية بديلة للذين لا تسمح لهم ظروف العمل بحضور المحاضرات بصورة مكثفة كما هو الحال في التعليم العالي التقليدي.
- خلق قاعدة بحثية متقدمة في المجالات التكنولوجية وربطها بمراكز التميز بالخارج.
- موارد الجامعة:

---

٢. المحتوى التعليمي :Content ويقصد به مجموعة المصادر التعليمية المباشرة التي يتعرض الهيا المتعلم للحصول على المعرفة مثل، المحتوى التعليمي المكتوب، مقاطع الفيديو المسجلة، العروض التقديمية وأي مصدر تعليمي يعرض المحتوى التعليمي للمقرر بشكل مباشر.

٣. مساحات التواصل :Discussion Areas في المقررات المفتوحة الخطية التلقيني xMOOCs غالبا ما تكون هذه المساحات مركزية في مكان محدد في نظام إدارة وإتاحة المحتوىContent Management System ، بينما في المقررات الإلكترونية البنائية الاتصالية cMOOCs تكون مساحات التواصل في أي مكان وبأي يشكل وتتنوع خلالها المناقشات من مناقشات ثقافية إلى اجتماعية إلى أكاديمية.

٤ .أدوات التقييم :Assessment tools ويقصد بها أدوات التقييم المتاحة للمتعلمين لتقييم أدائهم ذاتيا مثل الامتحانات التدريبية القصيرةQuizzes ، التكليفات والمهام التطبيقية Assignments وغيرها من أدوات تقييم التعلم.

- تكون للجامعة في سبيل تحقيق أهدافها حق تأمين مواردها وحق التملك والبيع والتأجير بمراعاة القوانين، كما يكون لها حق الاقتراض والاستثمار وقبول التبرعات وتحصيل رسوم من الدارسين، وعلى وجه الخصوص
- رأس مال تأسيسي مقدم من صندوق تطوير التعليم والمؤسسة المصرية لتطوير الخدمات التعليمية والمعرفية .
- الرسوم الدراسية والتدريبية وعائد الخدمات الاستشارية والبحثية والمجتمعية التي تقدمها الجامعة.
- الأوقاف والمنح والوصايا والهبات وريع ما يرصد للجامعة من الهيئات والمؤسسات والأفراد.
- ريع أموال الجامعة الثابتة والمنقولة والاستثمارات والنشاطات الأخرى وحقوق الملكية الفكرية.
- أية موارد أخرى تتفق مع أهداف الجامعة ويقبلها مجلس الأمناء.
- يتولى مراقبة حسابات الجامعة مراجع حسابات قانوني من خارج الجامعة يعينه مجلس الأمناء.
- فائض الميزانية بصفتها مؤسسة لا تهدف إلى الربح توجه الجامعة الفوائض المالية السنوية لتطوير ورفع مستوى جودة أنشطتها التعليمية والتدريبية والبحثية والتوسع في خدماتها المجتمعية، وذلك على أن يرصد منها نسبة لمواجهة احتياجات الجامعة الطارئة .

المبحث الثاني

الهجرة غير الشرعية بين الاستيعاب والاستبعاد

تمهيد:

الابتعاث للعمل والابتعاث للدراسة:

الابتعاث للعمل هو فرصة للباحثين عن عمل للحصول على منحة من جهة ممولة لتمويل سفرهم وإقامتهم أثناء العمل في دولة أخرى .تهدف هذه المنح إلى:

- دعم التبادل الثقافي والمعرفي بين الدول.
- تعزيز التعاون الدولي في مختلف المجالات.
- تطوير مهارات وقدرات الباحثين عن عمل.
- للابتعاث للعمل أنواع فمن حيث المدة.
- ابتعاث قصير الأجل: مدة الابتعاث من بضعة أسابيع إلى بضعة أشهر.
- ابتعاث طويل الأجل: مدة الابتعاث من سنة إلى سنتين.
- ومن حيث الجهات الممولة.
- **الحكومات:** تقدم بعض الحكومات برامج للابتعاث للعمل في مجالات محددة.
- **المنظمات الدولية:** تقدم بعض المنظمات الدولية برامج للابتعاث للعمل في مجالات محددة.
- **الجامعات:** تقدم بعض الجامعات برامج للابتعاث للعمل للطلاب الخريجين.
- **الشركات:** تقدم بعض الشركات برامج للابتعاث للعمل لموظفيها.
- **أنا الابتعاث للدراسة:** هو فرصة للطلاب للحصول على منحة دراسية للدراسة في دولة أخرى. تهدف هذه المنح إلى التركيز على الحصول على درجة علمية

أولا: الرؤية المهارية باستيعاب المهاجرين غير الشرعيين اقتصاديا:

الدافع لانتظار المواطنين في الدول المستقبلة للمهاجرين هو الاستفادة من قدراتهم الاقتصادية ومن هنا تظهر مهارات تلك الدول في استيعاب المهاجرين غير الشرعيين وتتعامل الدول المستقبلة للمهاجرين مع القضية من منظور مصالحها الخاصة كجانب امنى واقتصادي فأحيانا تختار المهاجرين المهرة فقط وترفض غيرهم ونتيجة لذلك يتم هجرة الكفاءات من الدول النامية بما يجعلها خاوية ومؤشراً لقياس التنمية في الدول النامية.

ومن ذلك يمكن توضيح الاتي:

١. مفهوم الهجرة:

المعاجم المختلفة أوردت تعريفات متعددة للهجرة immigration فمن خلال التعريف من وجهة نظر كتاب العلوم الاجتماعية يستخدم للدلالة على تحركات جغرافية لأفراد وجماعات، أما من المعجم الديمغرافي الصادر عن قسم الشئون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة فيعرف الهجرة على أنها شكل من أشكال تغيير مكان الإقامة من مكان يطلق عليه مكان الأصل أو المغادرة، إلى مكان آخر يطلق عليه مكان المقصد أو الوصول. بينما تتبنى الأمم المتحدة مصطلحا الهجرة مؤداه "النقلة الدائمة أو الانتقال الدائم إلى مكان يبعد عن الموطن الأصلي بعدا كافيا.

تتحقق الهجرة بعناصر ثلاثة هي:

الانتقال: من مكان إلى آخر البقاء **لفترة زمنية** في المكان الذي تم الانتقال اليه، ثم **نية الاستقرار** الدائم أو المؤقت في المكان الذي تم الانتقال اليه، فإذا تم ذلك داخل حدود الدولة سمي بالهجرة الداخلية، وإن كان خارج حدود الدولة سمي بالهجرة الخارجية.

٢. موقف الهجرة في التشريعات المصرية:

كفل الدستور المصري حق الهجرة وحرية التنقل والإقامة، ولا يجوز إبعاد أي مواطن عن إقليم الدولة، ولا منعه من العودة إليه. ولا يكون منعه من مغادرة إقليم الدولة أو فرض الإقامة الجبرية عليه، أحظر الإقامة في جهة معينة عليه إلا بأمر قضائي مسبب ولمدة محددة وفي الأحوال المبينة في القانون[١].

كما يحظر الهجير القسري التعسفي للمواطنين بجميع صوره وأشكاله، ومخالفة ذلك جريمة لا تسقط بالتقادم[٢].

وفي نفس الوقت سمح الدستور للدولة أن تمنح حق اللجوء السياسي لكل أجنبي اضطهد بسبب الدفاع عن مصالح الشعوب، أو حقوق الإنسان أو السلام أو العدالة، وتسليم اللاجئين السياسيين محظور طبقاً للقانون[٣].

الزمن له دور جوهري في تحديد نوع الهجرة فهناك الهجرة الدائمة وفيها المهاجر – بحسب التشريع المصري – يجعل إقامته العادية بصفة دائمة خارج البلاد واكتسب جنسية دولة أجنبية، أو حصل على إذن

---

١ المادة ٦٢ من الدستور المصري الصادر في ٢٠١٤.

٢ المادة ٦٣ من الدستور المصري الصادر في ٢٠١٤.

٣ المادة ٩١ من الدستور المصري الصادر في ٢٠١٤.

بالإقامة الدائمة فيها، أو أقام بها مدة لا تقل عن عشر سنوات، أو حصل على إذن بالهجرة من إحدى دول المهجر التي تحدد بقرار من الوزير المختص بشئون الهجرة[١].

بينما الهجرة المؤقتة فيها المهاجر المصري غير دارس أو معار أو منتدب، جعل إقامته العادية أو مركز نشاطه في الخارج، وله عمل يتعيش منه، حتى إذا انقضى على بقائه في الخارج أكثر من سنة متصلة ولم يتخذ إجراءات الهجرة الدائمة طبقًا للقانون، أو اتخذها وعاد إلى الوطن[٢].

تعد الهجرة الخارجية إحدى الوسائل الفعالة لعلاج المشاكل الناجمة عن التضخم السكاني[٣]، وذلك إذا ما اتسمت بكبر حجمها، وإذا ما أحسن تخطيطها وتوجيهها. إلا أن الواقع يظهر عدم دقة المعلومات والبيانات الكافية التي تحدد عددهم بالنسبة لتصنيفهم إذا كانوا من المهاجرين بصفة دائمة بسبب منطقي وهو غالبا ما يرفض المهاجرون استكمال إجراءات الهجرة الدائمة، إذا ما قورن بالمهاجرين بصفة مؤقتة لسهولة حصرهم.

ونأمل ضرورة تفعيل الاتفاقيات الاقتصادية المشتركة بين الدول بتسليم المهاجرين وتنميتهم اقتصاديا.

الهجرة الوافدة عادة ما تكون مفيدة للبلاد المستقبلة .فالمهاجرون الوافدون يسعون بطبيعة الحال إلى العمل للحد من مشكلة البطالة وهي من الأسباب الرئيسة للهجرة[٤]، وهم أكثر جدية واجتهادا من السكان الوطنيين .لأنهم يبحثون عن الثراء والازدهار ومن خلال سعيهم نحو تحقيق ذلك يصبحون مستهلكين، ومن ثم يخلقون وظائف جديدة وليسوا مغتصبين للوظائف المتاحة .كما أن الهجرة ضيافة نقدية بها تضامن نقدي لكنها غير مشروطة كما يراها البعض بأنها ضيافة خارج النزعة الاقتصادية لمنطقة الهوية لدرجة أنها سميت في الوقت الحالي بـ "تسونامي المهاجرين "لرغبة الكثيرين في تحسين أوضاعهم الاقتصادية ونأمل الدعم الاقتصادي للدول الأكثر طردا للمهاجرين .

وفي المعارضة للهجرة يستند المعارضون إلى أن هناك ترغيبا في الترحيب لكن الأمر محسوم بالموارد المحدودة التي لا تتحمل استهلاكًا من قبل الغير ومنهم من يري ضرورة إلغاء وزارة الهجرة أصلًا، لأن سلطات الدولة ترى الأفضل لرعاياها دون أن تتشاور معهم.

---

١ مادة ٢ من قانون الهجرة رقم ١١١السنة ١٩٧٣.

٢ المادة ٣ من قانون الهجرة رقم ١١١السنة ١٩٧٣.

٣ د. هشام مخلوف، د. عزت الشيشين: السكان والصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، جمعية الديموجرافيين المصرين إيد,٢٠٠٦,ص٣٦.

٤ د. إبراهيم المصري: النظريات الاقتصادية، دار الحكمة ,٢٠١٥,ص ١٨٩.

وأن الاستهلاك الجماهيري نتيجة الهجرة جلب معه قيما اجتماعية جديدة مؤثرة في الاقتصاد كزيادة الإنفاق بدلاً من الاقتصاد في النفقات.

٣. صور الهجرة:

- **الضيافة المتبادلة:** تعد الضيافة المتبادلة صورة من صور الهجرة حيث يمكن لمستخدمي الإنترنت عند القيام بسفر من خلال موقع للضيافة المتبادلة التعرف على أهل البلاد في جو خاص بعيدا عن الفنادق السياحية. ومن خلال هذا النوع من الهجرة الذي يعد بمثابة هجرة مؤقتة فهي تنمي السياحة مما ينتج عن تلك الضيافة دخلاً مؤقتا.
- **الإكراهات الاقتصادية:** تعد الإكراهات الاقتصادية وتقلبات السوق العالمية ظواهر جديدة دافعة للهجرة ينتج عنها نوع جديد من التعاون نجحت المشاركة فيما بينهم في العمل المشترك نجاحا ملحوظاً في الميدان الاقتصادي، إذ أن الاقتصاد الذي يعتمد على المعرفة يتطلب ثقافة عمل مختلفة منها على سبيل المثال التعاون المالي.
- **التهجير الاقتصادي القسري:** هي هجرة اضطرارية يجبر الفرد عليها قسرياً بنقل أنشطته الاقتصادية وغالباً ما تكون معاصرة لأسباب سياسية[١].
- **الاتجار الاقتصادي بالبشر:** يلتجأ اليه عصابات تستغل قدرات ورغبات ومهارات الشباب والعمل على تحسين دخولهم منعاً من الديون والقروض وتوفر لهم وسائل سفر بطريقة غير مشروعة.
- **الهجرة الاقتصادية الانتقائية:** ويقصد بها استقدام الأيدي العاملة الماهرة والتي لها دور في إعادة توزيع السطان والوظائف الماهرة، وفيها يحدث أن الدول المستقبلة للمهاجرين تتحسن اقتصاديا لوجود كفاءات إدارية وفنية عالية الجودة.
- **هجرة اقتصادية غير مشروعة:** وهي خروج الفرد (من / إلى) دولة بشكل غير مشروع سواء باستخدام الوسائل والمستندات مستخدماً أموالا تتحرك عبر الحدود أو يتم صرفها بسبب هذه الوسائل بهدف تحقيق رغبة في الهجرة ونأمل تشديد الحراسات على الحدود والموانئ الدولية وتشييد مشروعات اقتصادية على الحدود.
- **الهجرة الإلكترونية:** قبل وصول الأنترنت كان المهاجرين يجدون صعوبة كبيرة في الحصول على معلومات حول الدول المستقبلة للمهاجرين وقد اعتاد الوسطاء المحليون على توزيع المنشورات ولعبو دور الوسطاء النشيطين لتمرير المعلومات المرتبطة بالهجرة وبهذه الوسيلة كانت الفرص قليلة من أجل التقاء المهاجرين مع الوسطاء.

---

١ د. حمدي شعبان: الهجرة غير المشروعة –الضرورة والحاجة، مركز الإعلام الأمني، مصر، بدون سنة نشر، ص١٥.

- تتوافر الآن معلومات مفصلة عن كل منتج تقريبا وهي التي يمكن تحميلها من مواقع القائمين على الهجرة وأصبح من الممكن الحصول على استشارات مفيدة من أشخاص يعملون في المهنة ذاتها بالرغم من بعدهم المكاني عن طالب الخدمة وأصبحت المنافسة مشروعة في طلب التخفيض في الأسعار . فمثلا يستطيع المهاجر أن يستفسر عن برنامج السفر والتكاليف والوقت المستغرق وعملة الدولة المهاجر الهيا وبدأت تتشارك المؤسسات في تقديم الخدمات الفندقية والطيران وشركات تأجير السيارات لتيسير الخدمة للمهاجر.
- **الهجرة المعدلة بحسب طلب المهاجر:**
- تسهل تقنيات الخدمات المقدمة للمهاجرين إنتاج خدمات جديدة حسب طلب المهاجر الذي يبدى استعداده بدفع مبالغ إضافية في مقابل تلبية رغباته ويكون الوسيط قد استفاد من تلبية المهاجر لطلبه لما في ذلك فرصة لكسب المزيد من الشهرة إذا قدم خدمة له ذات نوعية عالية ومميزة تحديا للعراقيل التي تضعها الدول في تحقيق رغبات السفر للأجانب.

٤. الملامح الاقتصادية الجاذبة للهجرة:

للهجرة عدة ملامح اقتصادية إيجابية والدول تتجاهل الظروف الاقتصادية التي تدفع الشباب للهجرة غير الشرعية للحصول على فرصة عمل أفضل يمكن توضيحها كما يلي:

- التخفيف من حدة مشكلة الزيادة السكانية، وما نشأ عنها من زيادة عرض القوى العاملة مما يؤدي إلى زيادة البطالة بأنواعها. فتعمل الهجرة على خلق سوق إضافي للقوى العاملة وتوظيفيها في أعمال منتجة، وبذلك تنخفض معدلات البطالة وينحسر ما يصاحبها من آثار اقتصادية ضارة.
- تؤدي التحويلات النقدية والعينية للمهاجرين إلى زيادة جانب المتحصلات في ميزان المدفوعات وزيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي.
- تعمل مدخرات العاملين في الخارج المحولة إلى الوطن على زيادة إمكانيات الاستثمار دون اللجوء إلى التمويل الخارجي، وما يترتب عليه من زيادة حجم الديون الخارجية وفوائدها. وما تؤدى إليه من عجز موازنة الدولة. فعن طريق المدخرات الوطنية يمكن تمويل الاستثمارات اللازمة لخطط التنمية الاقتصادية[1].

1 Aikaterini Angeli :Japan as an Immigration State: Reforming Japan's Labor Immigration Policy and Combating the Anti-Immigration Sentiment, European Journal of Development Studies 3(3, June 2022, p.90

- تؤدي الهجرة الخارجية إلى إكساب المهاجرين مهارات جديدة وصقل معارفهم وتنميتها بالتطبيق العملي في المشروعات التي يعملون بها بالخارج، وهذا يكون له أثر عند عودتهم في حالة الهجرة المؤقتة إلى أرض الوطن على زيادة كفاءتهم في العمل مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج.
- تعمل الهجرة الخارجية على توفير عنصر العمل للدول التي تعاني من عجز في الأيدي العاملة وتمكنها من تحقيق معدلات عالية من الإنتاج عن طريق مواردها المحلية، وبذلك تتجنب استيراد السلع كاملة الصنع مرتفعة التكاليف باستيرادها للأيدي العاملة منخفضة التكاليف ونأمل منح مبالغ نقدية كحافز للمبلغ الوطني عن المهاجرين بطريقة غير شرعية وتعقب المهاجرين.
- زيادة عدد المهاجرين للخارج بأعداد كبيرة يؤدي إلى انخفاض مستوى الاستهلاك العائلي وتخفيف العبء الذي تتحمله الدولة في دعم السلع الأساسية، وتخفيض الضغط على كافة الخدمات الاقتصادية.
- تؤدي زيادة عدد المهاجرين إلى الخارج إلى تدعيم وضعهم أمام الجاليات الأخرى وخلق فرص تخدم الاقتصاد القومي.

ثانيا: الأزمة التنموية بالاستبعاد الاقتصادي للمهاجرين غير الشرعيين:

ظاهرة الهجرة مشروع تنموي اقتصادي، الأزمات الاقتصادية تشجع على نمو هذه الظاهرة، ونأمل تسليم المهاجرين والاستفادة منهم بمزايا اقتصادية.

أ. الملامح الاقتصادية الطاردة للهجرة[1]:

١. تؤدي الهجرة الخارجية إلى حدوث خلل في هيكل العمالة، حيث تتجه العمالة الماهرة إلى الخارج تاركة فراغ مهني يؤثر على سوق العمل، الذي يتسم بالوفرة في العمالة غير الماهرة والندرة في العمالة الماهرة. واستمرار هجرة العمالة الماهرة يؤثر بطبيعة الحال على مستوى وتحسين الإنتاجية وبالتالي على مستوى الإنتاج ومعدلات التنمية الاقتصادية[2].

٢. يؤدي الخلل في هيكل العمالة إلى خلل مباشر في هيكل الأجور، فترتفع الأجور في الأنشطة التي تعاني من ندرة العمالة الماهرة. وتنخفض الأجور في الأنشطة التي توجد بها وفرة في الأيدي العاملة غير الماهرة. وتؤدي ندرة الأيدي العاملة الماهرة إلى محاولة إحلال رأس المال محل العمل، وهذا

1 Edwin S. Rubenstein: THE NEGATIVE ECONOMIC IMPACT OF IMMIGRATION ON AMERICAN WORKERS, NPG, March 2016,p.162.

2 Jacquelyn O. Vermillo Herman: JAPANESE IMMIGRATION POLICY: EXAMINING ITS POLITICAL, INSTITUTIONAL, AND ECONOMIC BASIS, ANSI,2021, p.14.

يؤدي إلى الحاجة إلى المزيد من رؤوس الأموال التي قد لا تكون متوفرة داخل الوطن. فتلجأ الدولة إلى الاقتراض مما يؤدي إلى العجز في ميزان المدفوعات. ومن جهة أخرى تؤدي إعادة تصميم المشروعات الإنتاجية على استخدام رأس المال الكثيف وعنصر العمل القليل تؤدي إلى الحد من فرص العمل في المستقبل وزيادة حدة مشكلة البطالة.

٣. يؤدي انخفاض الإنتاج أو تباطؤ نموه في القطاعات التي تهاجر منها العمالة المدربة إلى حدوث آثار انكماشية في جانبي الإنتاج والتصدير .فبالنسبة للإنتاج ،يؤدي انخفاض الكميات المنتجة إلى زيادة أسعارها .وإذا كان سوق هذه السلع يعاني أصلاً من النقص المعروض منها ،وأنها سلع ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها فإن أسعارها ستزداد ارتفاعا بزيادة المهاجرين من العمالة الماهرة .وفي مجال التصدير نجد أن الصادرات تواجه نقصا ملحوظاً في مجالات الإنتاج التصديري الذي تهاجر منه العمالة المدربة وذلك لأن إحلال عمالة بديلة يتطلب منا وقتاً لتصبح فيه هذه العمالة بنفس الكفاءة التي كانت عليها العمالة المدربة المهاجرة ،فضلاً عن أن ارتفاع أسعار المنتجات المحلية يؤدي حتما إلى ارتفاع أسعار الصادرات مما يضعف قدرتها التنافسية في السوق العالمية .

٤. هجرة الكفاءات العلمية تؤدي إلى استنزاف الموارد البشرية النادرة التي لها قيمة اقتصادية عالية وتعتمد على خطط التنمية، لأن إعداد هذه الكفاءات يحتاج إلى سنوات طويلة واستثمارات باهظة من جانبي التكلفة والعائد في آن واحد.

٥. إن اعتماد الدولة المستقبلة للمهاجرين على الأيدي العاملة الوافدة في إنجاز مشروعات خطط التنمية الاقتصادية، يجعلها عرضة لأية هزات اقتصادية تؤثر على حجم العمالة اللازمة لها.

٦. يتجه المهاجرون عند عودتهم إلى تغيير نمطهم الاستهلاكي، نتيجة لزيادة دخولهم، فيتجهون إلى اقتناء السلع المعمرة، والسلع الكمالية، وزيادة الإنفاق غير الرشيد مما يؤدي إلى زيادة الضغوط لتضخمية من جهة، والقضاء على مدخراتهم، ودون توجيهها إلى قنوات الاستثمار النافعة من جهة أخرى.

٧. تجعل الهجرة الخارجية الدول المرسلة للمهاجرين – الدول الأوروبية متوسطية في حالة الدراسة التي نتعرض لها عرضة لأي تقلبات في سوق عمل الدول المستقبلة لعمالتها .فانخفاض الطلب على العمالة المهاجرة في دول الاستقبال تؤدي حتما إلى عودة المهاجرين إلى أوطانهم، وهذا من شأنه يؤدي إلى زيادة الضغوط على سوق العمل من جهة، وعلى زيادة الطلب على السلع والخدمات بصورة ،قد يعجز الاقتصاد الوطني عن مواجهتها من جهة أخرى .لذلك فإنه يجب أن ننظر إلى هجرة العمالة على أنها وضع مؤقت لاستيعاب جزء من المعروض من القوى العاملة ،وأن الأمر يستلزم استحداث أنشطة توفر فرصا لتشغيل جميع أفراد القوى العاملة ،سواء كانت داخل أو خارج حدود الوطن .

٨. من الأثار الاجتماعية السيئة للهجرة الخارجية التأثير في العلاقات الأسرية وإضعافها ما يؤثر على التنمية الاقتصادية.

٩. أدت هجرة العمالة الزراعية إلى ارتفاع أجور العمال الزراعيين وهجر الأرض وعدم زراعتها في بعض الأوقات وكان لذلك أثره على ارتفاع تكاليف المنتجات الزراعية، والسلع الغذائية، والسلع الصناعية التي تدخل في إنتاجها تلك المنتجات الزراعية المختلفة. ونظرا لأن هذه المنتجات تعتبر من السلع الضرورية فإن ارتفاع تكاليف إنتاجها يؤدي إلى زيادة أسعارها. والاتجاه إلى الاستيراد لمواجهة الطلب المتزايد عليها، وهذا يكون له أثره على ميزان المدفوعات وحصيلة البلاد من النقد الأجنبي.

١٠. اتجه كثير من المهاجرين العائدين إلى استثمار مدخراتهم في وجوه غير منتجة من وجهة نظر الاقتصاد الكلي كالادخار في شراء الأراضي الزراعية والعقارات. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع أسعار الأراضي الزراعية وارتفاع القيمة الإيجارية[١] ونأمل التوازن بين مصلحة صاحب العمل في الاحتفاظ بالكفاءات المهاجرة ورغبة المهاجر بالبقاء كتوفيق أوضاع المهاجرين غير الشرعيين.

١١. تؤثر الهجرة بدورها في اتجاه التغيير الاقتصادي والاجتماعي بما تحدثه من آثار في الهرم السكاني وحجم السكان وتركيبتهم ونأمل تعقيب الهاربين والمهربين امنيا واقتصاديا.

والهجرة تخص الذكور أكثر من الإناث مما يترك فجوات في الهرم السكاني في فئات الذكور المهاجرة .وهذا الحراك ينتج قلة اليد العاملة وخمول على مستوى النشاطات الحيوية للمجتمع وركودها .فالهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر أدت إلى افتقار المناطق الريفية من لقوى العاملة الشابة ،كما أدت إلى فرض فرص العمل المتاحة في الأقطار البترولية في اتجاه قطاعات كبيرة من العاملين في المرعى والزراعة إلى إهمال العمل الفلاحي والاتجاه نحو المدن وأثر هذا الوضع في الإنتاج الغذائي وسبب إلزامية محرجة في الاستيراد بنسب مرتفعة للاستهلاك الغذائي من الخارج[٢].

ب. التأثير الاجتماعي للهجرة:

تضيف الهجرة أعباء اجتماعية إضافية على الدولة المضيفة ،حيث تقدم خدمات تعليمية وصحية واجتماعية ولاسيما الدول الصغيرة نسبياً لوجود فجوة بين الفقراء والأغنياء وتهميش وحرمان وتخلي الدول عن الدعم للسلع والخدمات كما في الغذاء والتعليم والصحة وتخفيض الإنفاق الاجتماعي تدني الدخول وارتفاع تكاليف المعيشة وتقليص فرص العمل فضلاً عن انتقال الدخل ورؤوس الأموال من يد المواطنين

١) سكان مصر في القرن العشرين: المركز الديموجرافي بالقاهرة ,٢٠٠٣,ص١٤٦.

٢ د. خميس طعم الله: دور الثقافة في تنمية الموارد البشرية مؤتمر الثقافة ودورها في التنمية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس ١٩٩٦,ص ١٢٨.

إلى يد المهاجرين .كما أن هناك انعكاسات للهجرة على مجتمعاتنا وتنحصر في وجود سوق للعمالة[1] بحيث يكون هناك جانبي العرض والطلب ،وتأثيرات على الخزانة العامة حيث يكون للمهاجرين مساهمات مالية وضريبية واجتماعية تنعكس على أفراد الأسرة والمجتمع المحيط ،والنمو الاقتصادي :حيث يلعب المهاجرون دورا جوهريا في حركة النمو الاقتصادي بمساهمتهم بالمهارات في تطوير رأس المال البشري والتقدم التكنولوجي، بالإضافة إلى توسيع السكان والوظائف الماهرة عن طريق اكتساب المهارات[2] والحد من الانفجار السكاني .

1 Sari Pekkala Kerr &William R. Kerr: Economic Impacts of Immigration: A Survey, Harvard business school, January 2011,p.20.
2 Migration Policy Debates , OECD, May 2014,p.4.

المبحث الثالث

الخطة الاقتصادية للابتعاث لليابان

أولا: الجامعة اليابانية الداعمة للاقتصاد:

تراجع عدد السكان وانخفاض عدد الطلاب المحليين وزيادة الفرص للطلاب الأجانب تعد من الفرص والتحديات الاقتصادية للجامعات اليابانية التي تتصدر أفضل الجامعات الأسيوية لكنها تعاني من أزمات مالية قد تهدد بقائها، ولكنها تسعى إلى امتلاك القدرة على امتلاك الآخر[١].

وبحسب إحصائيات تم إعلانها في ٢٠١٥ بلغ عدد الجامعات في اليابان ٧٧٧ تقريبا منها ١٧٧ جامعة حكومية مقابل ٦٠٠ جامعة خاصة أي أن الجامعات الخاصة تشكل نسبة ٧٥٪ من مجمل الجامعات تقريبا. ويقدر عدد الطلاب في كل الجامعات الحكومية والخاصة نحو ٣ مليون طالب تقريباً ويبلغ أعضاء هيئة التدريس ١٦٩ ألف أستاذ ويبلغ متوسط التكلفة السنوية للدراسة في الجامعات الحكومية حوالي ٧٠٠٠ دولار بينما تكون التكلفة ما يعادل ١٢٠٠٠ دولار في الجامعات الخاصة[٢].

تحتل الجامعات الحكومية مكانة فريدة بالنسبة للجامعات الخاصة لذلك فهي تشهد منافسة شديدة بين الطلاب خاصة التي تحتل المراتب الأولى في اليابان وفي أسيا والبعض يجعلها المنافس الأسيوي لجامعات متميزة في أمريكا وبريطانيا.

يوجد ٢٧ من خريجي الجامعات اليابانية والمرتبطون بها حاصلون على جوائز نوبل وقد تمت دراستهم داخل اليابان ومنهم من لم يدرس خارج اليابان بما يدل على جودة التعليم الياباني، ولكن ليس من ضمنهم من حصل على نوبل في الاقتصاد.

انخفض عدد الشباب في الوقت الحاضر في اليابان وزيادة الأفراد المعمرين الذين تجاوزوا سن ألـ (٦٠) مما جعل الجامعات اليابانية تعاني من مشكلة أماكن شاغرة بها قد ترتفع إلى نسبة ٤٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠.لذا حاجة اليابان لاستقطاب طلاب أجانب إليها للظهور في التصنيفات العالمية ضرورية، وتسجل في نفس الوقت معدلاً منخفضا من الطلاب الأجانب في الأساس لنقص الطلب على التعليم باللغة اليابانية ونقص المعروض من التعليم باللغة الإنجليزية.

وتحصل كلتا الجامعات الحكومية والخاصة تحصل على مساعدات مالية من الدولة وفي المقابل لهذه المساعدات يجب على الجامعات أن تطبق السياسات التعليمية والخطط الموضوعة من قبل السلطات

---

١ د. محمد بن شحات الخطيب: التعليم في اليابان والصين ملامح ودروس، بدون ناشر ,٢٠١٢,ص ١٩.

2 Naoyuki Yoshino, Nobuyoshi Yamori :Financial Education in Japan , FSA,2015,p.13

الرسمية المختصة بالدولة؛ ولكن بدأت ظهور مشكلة انخفاض عدد الطلاب والتي برزت في السنوات الأخيرة بشكل واضح بما دفع بعض الجامعات إلى اللجوء إلى فكرة الاندماج لترشيد الإنفاق وتقليل التكاليف وفي نفس الوقت زيادة الطلاب.

ونظرا لتفاقم الوضع الاقتصادي بشكل عام وللجامعات بشكل خاص توجه الكثير من الطلاب في الدراسة في جامعات العاصمة مما أدى إلى إفراغ الجامعات الأخرى من الطلاب. فالجامعات اليابانية تحتاج إلى ٦٠٠ ألف وافد الهيا لمواجهة مشكلة الأماكن والمقاعد الشاغرة لذا لجأت بعض الجامعات في تخفيض شروط التحاق الطلاب وإلغاء بعض الشروط والقيود التي تمنع من الحد من الدخول للجامعات وسمحت للمعمرين وكبار السن لما لديهم من القدرة المالية على استكمال دراستهم ودفع تكلفة الدراسة بالكامل فضلاً عن أنهم يملكون الوقت للتعلم ونقل خبراتهم للشباب أثناء التواصل معهم دراسيا.

يسعى الخريج في الحصول على فرصة عمل مناسبة تناسب ما تعلمه في فترات الدراسة؛ فحق الخريج أن يحصل على وظيفة جيدة في شركة متميزة، والجهات الحكومية بدأت تطلب الخريجين الحاصلين على الدرجات العلمية من جامعات محددة وبمواصفات خاصة. لهذا تهتم الجامعات بالارتباط مع الشركات من أجل توفير فرص عمل للطلاب الخريجين بعد تخرجهم للعمل في هذه الشركات وبدأت تمارس عمل الوسيط بين الشركة والخريج من أجل ضمان وجود فرص عمل لخريجيها.

يبدأ الطلاب في التقدم للعمل وهم في السنوات قبل النهائية للعمل في الشركات بمساعدة الجامعة وتقام المعارض والندوات بهدف القيام بدور فعال نحو تعريف الطلاب قبل تخرجهم على احتياجات سوق العمل والكشف عن عوامل الجذب الهيا والمواصفات المطلوبة في الخريج لهذا أصبح للجامعة الدور الهام كوسيط بين الطلاب والشركات وتسهل للطالب الوظيفة المناسبة للطالب المناسب. في المقابل يقوم الطالب بتطوير وتنمية مهاراته استعداداً لتخرجه ليكون مستعدا للالتحاق بالعمل الذي توفره له الجامعة ولاسيما اللغة التي يجب على الطرفين (الطالب والجامعة) الاهتمام بها لما لها من أهمية كبرى في النشاط الاقتصادي والاستثماري والمسئولية المجتمعية بالاهتمام باللوجستيات[1].

١. خطة الدولة في دعم الطلاب المبتعثين والوافدين:

عملت الدولة على استقطاب بديل للشباب الذين يسافرون داخليا أو خارجيا وخاصة بعد ملاحظة أن معظم الطلاب من الأقاليم الأسيوي؛ لكن مع توجه الإعلام الياباني إلى تميز الجامعات اليابانية كخطة

1 Samuel M. Craver and Maike Ingrid Philipsen: Foundations of Education,. New York,2011,p.5

البعثات إلى اليابان **The missions to Japan** سيتم جذب أعداد أخرى من بلدان أخرى غير أسيوية للدراسة في اليابان.

قررت الحكومة اليابانية لدعم الطلاب الأجانب بحوالي ٢٠٠ مليون دولار تشمل طرق مختلفة من الإعفاءات مثل أعفاء أقساط سنوية وتخصيص راتب شهري كامل للمتفوقين دراسيا ومنح نسب متفاوتة من تكاليف الدراسة بهدف تغطية أكبر عدد ممكن من المتميزين، وتوفير سكن لمن لا يحظى بالسكن في المدن الجامعية، وتقديم معلومات ذات قيمة عن الأعمال الجزئية التي يقومون بها لتخفيف الأعباء المالية أثناء الدراسة.

من المؤكد أن الدراسة باليابان تشمل على معوقات كثيرة منها المشاكل الفنية التي تختلف بحسب الأنظمة التعليمية المختلفة في الجامعات اليابانية التي تتواصل مع الجامعات العربية ة والتي تكاد أن تكون محدودة وضعيفة.

كذلك ضعف البيانات للتعرف على الجامعات اليابانية التي تهتم بالإعلان عن كيفية الدراسة عن طرق ترجمة الشروط اللازمة للالتحاق بالجامعات اليابانية من جانب الدارسين العرب.

٢. خطة عمل للخريجين الأجانب:

بعد أن تم الإعلان عن طوكيو مدينة للشركات والأعمال وأصبحت ثالث دولة بعد لندن ونيويورك. وأن اليابان تسعى بجدية نحو جذب شركات أجنبية لتتسع أعمالها بالداخل والخارج وإعلان المستثمرين باليابان أنهم لن ينسحبوا منها وتأكيد اليابان على انضمام مجتمع اقتصادي ناضج من الدول الأخرى وتيسر لهم كافة الإجراءات اللازمة لبقائهم باستثمارهم في اليابان وأهمها تدريب المهاجرين وتدبير غرف تجارية لممارسة أعمالهم لحين وجود المكان الملائم لهم.

معظم الشركات اليابانية تسعى إلى توسيع أعمالها في الخارج وتقبل التوظيف من الطلاب الأجانب الذين يدرسون في اليابان وتعتبر فرصة كبيرة لهم لتحقيق ذلك ،فهم يعرفون الثقافة الأجنبية واللغة اليابانية ويمكنهم أن يساعدوها في التواصل مع العالم ولاسيما دولهم القادمون منها .ويكاد أن يكون ربع عدد الشركات اليابانية التي ترغب في توسيع عملها في الخارج تهتم بتوظيف الأجانب ممن درسوا في اليابان وفرصتهم تزداد للضعف في حالة تأثر النشاط الاقتصاد بقيمة العملات الأجنبية صعودا وهبوطاً بحسب الأحوال لأن الاستثمار الجيد كالإنفاق الجيد مبني على تخطيط جيد[١]. قررت القوانين اليابانية مؤخرا مساعدة الجامعات بتقرير مصادر دخل جديدة لها وسمحت تلك القوانين للجامعات[٢] بإنشاء شركات مع مؤسسات مالية وتجارية

---

١ د. محمد بن شحات الخطيب: التعليم في اليابان والصين، ملامح ودروس، مرجع سابق، ص ٣١.

2 B.A. Essay: Japan's Educational System ,Bertha Gunnarsdóttir May,2016,p.18.

للاستفادة من الجامعات بالأبحاث العلمية التي تتبناها من أجل تحقيق أرباح طائلة للطرفين ومنها على سبيل المثال الاستفادة العلمية بتوفير أجهزة طبية خاصة للترجمة بين المريض الأجنبي والطبيب الياباني الذي تزداد فرص عمله وتحسين دخله من زيادة أعداد السياح لليابان.

شهدت العلاقات الثنائية بين مصر واليابان – تطوراً كبيراً في مجالات عدة خلال الفترة الأخيرة. تطورت هذه العلاقة بين البلدين إلى مستويات متقدمة إلى أن أصبحت تتجه في الوقت الحالي إلى شراكة استراتيجية لتشمل المزيد من المجالات الحيوية كالصناعة والتجارة والتربية والثقافة والتعليم والتدريب والبحث العلمي.

وتعتبر التربية والثقافة من أهم أبعاد العلاقات بين البلدين وتحرص السفارات على بناء وتوطيد العلاقة التعليمية والثقافية والاقتصادية بين اليابان ومصر وقد بدأ الاهتمام بتدريس اللغة اليابانية لتعزيز وتعريف الثقافة اليابانية لدى الشعب المصري. وحرصت كل من اليابان ومصر على أن يجعلا التعليم أساساً مهما في رفعة البلاد ووضعت كلا البلدين مشكلة التعليم على رأس ميزانية الدولة عن طريق إصلاح الأنظمة التعليمية وتطوير المقررات وتوفير الخدمات وتحديث البنية التحتية والتكنولوجية والتعليمية وتقليص عدد الطلاب في الفصول الدراسية وزيادة عدد المبتعثين وتشييد المؤسسات التعليمية ودعم القائمين على العملية التعليمية لتنعكس اقتصاديا على رفاهية البلاد.

الدراسة في الجامعات اليابانية أصبحت الآن خياراً مفضلا ليس للطلاب المصريين فقط، بل لكل الطلاب الأجانب؛ لوجود نظم تعليمية متطورة وذات بدائل متعددة تناسب فكر وثقافة المبتعثين لها وتوفر الدراسة باللغة الإنجليزية وحصول معظم الجامعات اليابانية على مراكز متقدمة في التصنيفات المختلفة للجامعات بالإضافة إلى تحمل اليابان تكاليف الدراسة بحسب قدرات الطالب المالية. وللجامعات اليابانية دور في التنمية الاقتصادية بشكل مباشر وغير المباشر تخلص في:

- إحداث نقله نوعيه وتغيير نوعي في بنية المجتمع والاقتصاد والتعليم ومسار التنمية الشاملة.
- المساهمة في سد حاجه البلاد في مجالات وتخصصات مختارة وموجهه لخطط التنمية المستقبلية.
- الابتعاث يخدم التخصصات التي تسند الاقتصاد القومي.
- إثبات اللياقة الطبية والصحية في المبتعثين تنعكس على الأداء الوظيفي وكذلك تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر في الأداء الاقتصادي.
- خلق نوع من التوازن فيما يتعلق بمخرجات التعليم العام بنوعية الحكومي والخاص بالمساهمة في بناء عقليات مفكرة اقتصاديا.
- ربط خطط وسياسات وأهداف برنامج الابتعاث الخارجي في جميع المراحل بالخطة التنموية العامة للدولة.

- إتاحة الفرصة للجامعات العالمية المعروفة في دول الخارج لإنشاء فروع لها في الدول الأخرى، وذلك لمعالجه الطلب المتزايد على الابتعاث الخارجي.

من المؤكد أن للمبتعث تأثير كبير على الدولة التي يبتعث لها والدولة المبتعث منها، حيث يتمثل هذا التأثير في زيادة عدد السكان للدول من النوع الأول إن لم يكن من سكان الدولة الأصليين، ويكمن تأثيره الإيجابي على الدولة التي يبتعث إليها في حال قيام المبتعث بنشر العلم ولا سيما تطبيق العلوم النظرية التي كان قد تعلمها في الدولة التي يتعلم بها، من هنا يمكن القول إن للابتعاث نتاجا إيجابيا يمكن أن تجنيه الدولة المبتعث إليها في حال إذا قامت باستغلال عقول الطلاب المتميزين في نشر العلم في بلدانهم على نطاقٍ واسع بالإضافة إلى الاستفادة من مجهودهم العضلي والبدني إذا وجد منهم من يعمل بشكل غير قانوني أو إذا صرح له بذلك[1]

٣. أنواع المنح الدراسية في اليابان:

تقدم المنحة من خلال ثلاثة أنواع رئيسية وهي[٢]:

أ. طلاب البحث Research Students

وتشمل هذه المنحة الطلاب الذين يرغبون في استكمال الدراسات العليا في اليابان بعد التخرج، إمَّا بغرض الحصول على درجة علمية كالماجستير والدكتوراه Degree Research Students، أو بغرض الاستفادة من التسهيلات البحثية والمعامل المتقدمة في الجامعات اليابانية لإجراء أبحاث لفترة معينة دون الحصول على درجة علمية Non-Degree Research Students. وهذه المنحة متاحة لجميع التخصصات العلمية.

مدة هذه المنحة هي سنة ونصف أو سنتان (منهم ستة أشهر لتعلم اللغة اليابانية) لطلاب البحث بدون درجة علمية Students Non-Degree Research، أما بالنسبة للطلبة المتقدمين للحصول على درجة علمية كالماجستير والدكتوراه فتكون مدة المنحة هي المدة المطلوبة لاستكمال الدرجة العلمية بما فيها ستة أشهر لدراسة اللغة اليابانية. ويمكن مد منحة طالب البحث بدون درجة علمية Non-Degree Research Student ليستكمل الحصول على درجة علمية ويصبح Research Student Degree، كما يمكن مد منحة طالب الماجستير لاستكمال الدكتوراه وذلك وفقًا لشروط معينة وبعد اجتياز الامتحانات المؤهلة لذلك.

---

1 روجر غودمان: تجربة اليابان في التعليم العالي، مجلة أفاق المستقبل، العدد ٩ ,٢٠١١,ص ٧٠.

2 http://www.eg.emb-japan.go.jp/a/study/general%20info.htm

يشترط للتقدم لمنح طلاب البحث، بما فيها منح الحصول على درجة الماجستير والدكتوراه:

- أن يكون المتقدم مصري الجنسية، (الجنسيات الأخرى عليهم التقدم للسفارات اليابانية في بلدانهم)
- ألا يزيد السن عن ٣٤ عام في الثاني من إبريل في عام الإعلان عن المنحة
- ألا يكون المتقدم لديه أي إعاقة نفسية أو بدنية تمنعه من الدراسة في اليابان وأن يتمتع بصحة جيدة
- كما يفضل أن يكون تقدير الدرجة الجامعية الأخيرة سواء بكالوريوس، ليسانس أو دبلوم دراسات عليا هو جيد جدا. أو تقدير تراكمي GPA ٢.٨.

وهناك مساران يمكن من خلالهما التقدم للمنحة هما:

- **المسار الأول:** هو التقدم للمنحة عبر الاتصال بالجامعة اليابانية مباشرة ومن خلال موقعها الإلكتروني، حيث يتم التقدم للجامعة عبر الإنترنت (وفقاً للمواعيد التي تحددها كل جامعة)، ثم إبداء الرغبة في التقدم لمنح الـ MEXT من خلال طلب الالتحاق الإلكتروني Application Form، والذي يتيح في الغالب الخيار للتقدم لمنح الـ MEXT. وتقوم الجامعة اليابانية بإجراءات فحص طلبات التقدم وقد تجرى مقابلات شخصية عبر التليفون.
- **المسار الثاني:** هو التقدم للمنحة من خلال سفارة اليابان بالقاهرة عبر الخطوات التالية:

- يتم الإعلان عن تلقي طلبات المنحة لمدة شهر من تاريخ الإعلان عن المنحة والذي يكون عادة خلال النصف الأول من شهر إبريل من كل عام، وذلك على الموقع الإلكتروني لسفارة اليابان http://www.eg.emb-japan.go.jp
- يقوم المتقدم بتنزيل النماذج الموجودة على موقع السفارة ثم ملأها واستيفاء بقية الأوراق، ثم تسليمها في المواعيد التي تحددها السفارة.
- تقوم السفارة بعد ذلك بفرز طلبات التقدم للتأكد من موافاتها للشروط واستبعاد الطلبات الغير مطابقة.
- تقوم السفارة بإخطار الطلبات التي تم قبولها لدخول امتحان تحريري في اللغة الإنجليزية واللغة اليابانية (اللغة اليابانية ليست إجبارية)
- يتم اختيار أعلى الحاصلين على درجات في الامتحانات التحريرية (وفقاً لما تراه السفارة) لحضور المقابلة الشخصية التي تتكون من لجنة من أعضاء المركز الثقافي بالإضافة إلى بعض الأكاديميين.
- وأخيرا يتم اختيار الممنوحين وإخطار وزارة التعليم والثقافة والرياضة والعلوم والتكنولوجيا MEXT في طوكيو بأسماء المقبولين لاتخاذ القرار النهائي في قبولهم.

التقدم لهذا النوع من المنح مفتوح الآن في سفارة اليابان، إذا كنت ترغب في التقدم لمنحة طلاب البحث Research Students للعام ٢٠١٩، يرجى زيارة الرابط التالي على موقع السفارة:

Japanese Government (MONBUKAGAKUSHO: MEXT) Scholarship for 2019) Research Students

ب. طلاب ما قبل الدرجة الجامعية الأولى[1] Undergraduate Students

تساعد هذه المنحة طلبة الثانوية العامة أو الفنية الذين ما زالوا في السنة النهائية من المرحلة الثانوية أو التحقوا بالفعل بجامعات مصرية، في الالتحاق بالجامعات اليابانية لبدء دراستهم الجامعية الأولى باليابان. ولا يجوز خصم السنوات التي قضاها الطلبة في الجامعات المصرية من رصيد السنوات عند البدء في الدراسة بالجامعات اليابانية، حيث يتم بدء الدراسة من السنة الأولى في الجامعة اليابانية في كل الأحوال. وهذه المنحة متاحة أيضا لجميع التخصصات العلمية. ويقوم الطلاب من خلال هذه المنحة بقضاء السنة الأولى في دراسة اللغة اليابانية ثم الالتحاق بالجامعة حتى انتهاء دراستهم؛ الكليات المتوسطة تدرس التخصصات المختلفة حسب احتياجات سوق العمل[2].

الشروط العامة للتقدم لمنحة الدرجة الجامعية الأولى التي تؤهل للحصول على درجة البكالوريوس أو الليسانس هي:

- أن يكون المتقدم مصري الجنسية (الجنسيات الأخرى عليها التقدم للسفارات اليابانية في بلدانها).
- ألا يزيد سن المتقدم عن ٢٤ عاما، وألا يقل عن ١٦ عاما في الثاني من إبريل من عام الإعلان عن المنحة.
- ألا يكون المتقدم لديه أي إعاقة نفسية أو بدنية تمنعه من الدراسة في اليابان وأن يتمتع بصحة جيدة.
- يفضل أن يكون التقدير العام لنتيجة الثانوية العامة هو ٩٥٪ فما فوق.

ويتم الإعلان عن هذه المنحة خلال النصف الأول من شهر إبريل من كل عام. أما عن خطوات التقدم لهذه المنحة فهي تشبه نفس خطوات التقدم لطلاب البحث السابق ذكرها في القسم ٢.١، الخاصة بالمسار الثاني من خلال السفارة، باستثناء الامتحانات التحريرية التي تختلف باختلاف الكلية التي يتم التقدم لها، فيقوم الطلاب المتقدمين لكليات الطب مثلاً بأداء الامتحان في الرياضيات المستوى الثاني، الكيمياء، الأحياء، اللغة الإنجليزية واللغة اليابانية (اليابانية ليست إجبارية)، بينما يقوم طلاب الهندسة بأداء الامتحان التحريري في جميع المواد السابق ذكرها مع استبدال الأحياء بالفيزياء. ويقوم طلاب التخصصات الأدبية مثل إدارة الأعمال والآداب وغيرها بأداء الامتحانات التحريرية في مواد الرياضيات المستوى الأول، اللغة

1 B.A. Essay: Japan's Educational System ,op.cit.,p.18.

٢ د. محمد بن شحات الخطيب: التعليم في اليابان والصين، ملامح ودروس، مرجع سابق، ص ٧٠.

الإنجليزية واللغة اليابانية (اليابانية ليست إجبارية). بقية الخطوات بعد أداء الامتحانات التحريرية هي نفس خطوات طلاب البحث المتقدمين من خلال السفارة والمذكورة سابقًا.

التقدم لهذا النوع من المنح مفتوح الآن، إذا كنت ترغب في التقدم لمنحة طلاب ما قبل الدرجة الجامعية الأولي Students Undergraduate للعام ٢٠١٩، يرجى زيارة الرابط التالي على موقع السفارة: **Japanese Government (MONBUKAGAKUSHO: MEXT) Scholarship for 2019) Undergraduate Students**

ج. طلاب الكليات التكنولوجية College of Technology

وهذه المنحة تناسب بشكل كبير طلبة الدبلومات الفنية الذين يرغبون في الدراسة الفنية في الكليات التكنولوجية في اليابان، والتي تتمتع بقدرٍ عالٍ من التعليم التكنولوجي الحديث للحصول على درجة الدبلوم العالي في التكنولوجيا بالإضافة إلى شهادة الزمالة. تشمل هذه المنحة تخصصات الهندسة الميكانيكية والهندسة الكهربائية والإلكترونية وهندسة المعلومات والاتصالات والشبكات وهندسة المواد والزراعة والهندسة المدنية والهندسة البحرية وتخصصات أخرى محدودة. ومدة المنحة أربعة سنوات تشمل سنة لدراسة اللغة اليابانية وثلاث سنوات للدراسة الأكاديمية (ثلاث سنوات ونصف لتخصص الهندسة البحرية).

شروط هذه المنحة، بما فيها السن، هي نفس شروط منحة الدرجة الجامعية الأولى والمذكورة في القسم السابق ٢.٢ فيما عدا شرط الحصول على ٩٥٪، حيث لا يشترط الحصول على هذا المجموع في حالة الكليات التكنولوجية. كما أن خطوات التقدم لها هي نفس الخطوات الخاصة بطلاب البحوث، المسار الثاني في القسم ٢.١ باستثناء الامتحانات التحريرية، حيث يقوم المتقدمين لتخصص هندسة المواد بأداء الامتحانات التحريرية في مواد الرياضيات، الكيمياء، اللغة الإنجليزية واللغة اليابانية (اليابانية ليست إجبارية)، بينما يقوم الطلاب المتقدمين لتخصصات أخرى بخلاف هندسة المواد بأداء جميع الامتحانات السابقة مع استبدال الكيمياء بالفيزياء.

التقدم لهذا النوع من المنح مفتوح الآن، إذا كنت ترغب في التقدم لمنحة طلاب الكليات التكنولوجية Technology Colleagues للعام ٢٠١٩، يرجى زيارة الرابط التالي على موقع السفارة: **Japanese Government (MONBUKAGAKUSHO: MEXT) Scholarship for 2019 College of Technology Students).**

ثانيا: إظهار الثقافة الاقتصادية اليابانية الدافعة للتنمية.

تعد اليابان من الناحية الاقتصادية واحدة من أكثر البلاد تقدماً في العالم. يحتل الناتج القومي الإجمالي (قيمة السلع والخدمات المنتجة في اليابان خلال عام واحد) المرتبة الثانية على مستوى العالم، كما تتمتع العلامات التجارية اليابانية مثل تويوتا، وسوني، وأفلام فوجي وباناسونيك بشهرة عالمية.[1]

١. مفهوم الثقافة:

الثقافة هي مجموع العقائد والقيم والقواعد التي يقبلها ويمتثل لها أفراد المجتمع، وهي روح الأمة وعنوان هويتها، وهي من الركائز الأساس في بناء الأمم وفي نهوضها، فلكل أمة ثقافةٌ تستمد منها عناصرها ومقوماتها وخصائصها، وتصطبغ بصبغتها، فتنسب إليها. وكل مجتمع له ثقافته التي يتسم بها، ولكل ثقافة مميزاتها وخصائصها. لذا تحرص الدساتير على أن تضمن نصوصا تحمى وتهتم بالثقافة ولا سيما الثقافة الاقتصادية.

للثقافة دورها الهام في التنمية الاقتصادية لذا ينبغي على طلابنا في الجامعات الاهتمام بها لأنها عامل مهم في تفسير ظاهرة التخلف الاقتصادي، فالعالم مقسم حاليا إلى «مناطق ثقافية» وتتأثر تلك المناطق بالثقافة الاقتصادية حتما كأحد أنواع الثقافة في عصر العولمة.

القاهرة هي المدينة الوحيدة التي يقع فيها مركز المعلومات والثقافة التابع لسفارة اليابان ومكتب مؤسسة اليابان في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، وقد أجريت أنشطة التبادل الثقافي. التعاون العلمي والتكنولوجي ومن المؤكد أن يكون مشروع الجامعة المصرية اليابانية للعلوم والتكنولوجيا (E-JUST)، الذي يهدف إلى إنشاء جامعة وطنية مصرية معنية بالبحث العلمي والتكنولوجيا ذات أسلوب على الطريقة اليابانية، بمثابة مركز تعليمي مركزي في الشرق الأوسط وافتتح العربي، وأقيم حفل الافتتاح في ٣ يونيو ٢٠١٠.

اتجهت الثقافة الاقتصادية اليابانية في الوقت الحاضر، اتجاها جديدا لا يقاوم[٢]. ومع تنمية الاقتصاد الحديث وخاصة الاقتصاد القائم على المعرفة والإبداع، فقد ازدادت العوامل الثقافية في الاقتصاد، والعوامل الاقتصادية المتنامية في الثقافة أيضا .والتفاعل الكبير بين الثقافة والاقتصاد أثر كبير على التنمية التكافلية للعلوم والتكنولوجيا. كما أن ثقافة القوة الناعمة هامة جدا لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهي مقياس ومؤشرا هاما لدرجة الثقافة الاجتماعية وقوتها. ولن يتقدم الاقتصاد خطوات بعيدة إذا لم تطور الثقافة.

---

1 روجر غودمان: تجربة اليابان في التعليم العالي، مرجع سابق، ص ٧٧.

2 Peter Davies : Citizenship and Economic Understanding in England, u k,2001.,p9.

الثقافات لا تتحرك أبدا في عزلة، فهي حين تؤثر على سلوك الناس، هي دائما جزء من مزيج أوسع .هذا المزيج يضم السياسات الحكومية، والقيادات الشخصية، والتغيير التقني أو الاقتصادي... الخ. وليس من السهل تحديد ما إذا كانت الثقافة[1]، أو عامل آخر ضمن هذا المزيج، هو السبب وراء نتيجة معينة، كما أن دور الحكومات وتأثيرها مازال قويا ومحوريا، على عكس المقولة بأن هذا النفوذ تقلص، في الوقت الذي يتزايد فيه نفوذ الثقافة اليابانية. كما أن العولمة – التي هي أساساً قوى اقتصادية – تؤدي إلى تغييرات كبيرة في كل مجتمع، ومن الواضح أن تلك التأثيرات تترك أثرها بطرق مختلفة على الثقافات المختلفة.

وفي ضوء هذا ننتهي إلى ما يلي:

في الوقت الذي سوف تستمر فيه الثقافة اليابانية في ممارسة تأثير ونفوذ مهم على البلاد والأفراد نجد هناك تنمية اقتصادية حقيقية.

٢. أسباب الابتعاث الاقتصادي لليابان:

هنالك العديد من الأسباب والعوامل التي دفعت إلى الابتعاث إلى اليابان وبغض النظر عن مصدر هذه البعثات، فنظراً للواقع المعاصر الذي نحياه، وما طرأ عليه من طفرة تنموية حقيقية، وهذه الطفرة تحتاج إلى كوادر مؤهلة لدفع عجلة التنمية في البلاد، ومع حدوث التطور العلمي والتكنولوجي الذي وصل إليه العالم الغربي، والفجوة العميقة التي طرأت للوطن العربي نتيجة هذا التقدم الكبير الذي توصل إليه، مما دعت إليه الحاجة لإرسال بعثات تعليمية لتلك الدول الأجنبية لاكتساب العلوم المختلفة، وتلبية للتطور العلمي والانفجار المعرفي الذي طرأ في القرن الماضي، وللحصول على قدرات وكفاءات مؤهلة تفيد موطن المبتعث الأم، فكان لابد من إرسال الطلبة ذوي المرحلة الجامعية، والدراسات العليا للحصول على التخصصات الجديدة في المجالات التطبيقية والنظرية والتكنولوجية والهندسية ومن ثم الاستفادة من تلك الخبرات في الدول العربية بعد عودتهم إلى موطنهم الأصلي.

ومن الأسباب التي دعت إلى الابتعاث ما يلي:

- استثمار الموارد البشرية، حيث يعتبر الابتعاث أحد العناصر الجوهرية لتنمية قدرات المبتعثين من أبنائنا ووسيلة لإثراء خبرات المبتعث العلمية والثقافية وانفتاحه وتوسيع اطلاعه وزيادة تقديره للعلم والمعرفة.

1 Pieter Bevelander & Don J. DeVoretz: The Economics of Citizenship, Malmö University, 2008,p.16.

- تنمية الطلاب بالمعرفة، والمهارات، والعلوم المختلفة الضرورية التي تجعلنا نستوعب المنتجات والوسائل التقنية والتعليمية والحياتية التي طرأت على واقعنا المعاصر، والتي لا غنى عنها في تيسير شؤون منشآتنا ومؤسساتنا العامة والخاصة.
- عدم تمكن الدول النامية من تقديم خدمة التعليم العالي لطلبتها مما يدفع الطلبة إلى الانتقال للدراسة خارج أوطانهم، بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي وما يصاحبه من إغلاق للجامعات وتدني مستوى الحريات الأكاديمية ومحدودية تنوع التخصصات.
- قيام بعض الجامعات الأجنبية بتقديم منح ضمن تخصصات نادرة غير متوفرة في الدول العربية، كوسيلة لتحسين العلاقات الدولية بما يتيح فرصة التبادل السلعي والخدمي وتحسين ميزان المدفوعات.
- التسهيلات المقدمة للطلاب المبتعثين، من تسهيلات معيشية مثل التأمين الصحي والمناخ التعليمي المناسب وتوفر المكتبات والمختبرات وأحدث الأجهزة والمعدات بالإضافة إلى أساليب التعليم المرنة والتي تعنى بتنمية قدرات الطلبة، وتوفير معاهد لتعلم اللغات وكذلك خطوات أكثر فاعلية لتسهيل إجراءات دراسة الطلاب المبتعثين، في الحصول على التأشيرات، وإمكانية العمل أثناء الدراسة أو بعد الانتهاء منها.
- الدراسة في الخارج وجاهة اجتماعية، حيث يشعر الطلبة المبتعثين بالفخر عند حصولهم على درجة علمية من جامعة أجنبية.
- عدم اهتمام الدول العربية بالبحث العلمي، إذ بلغت نسبة ما تنفقه على البحث العلمي ٠،١٥٪ من مجموع الدخل القومي فيها، وهي نسبة متدنية مقارنة بالنسبة العالمية والتي تساوى ١.٤٪ أو معدل ما تنفقه الدول الأوروبية والذي يساوى ٢.٥٪من الدخل القومي والذي يشير إلى تواضع الاهتمام في هذا المجال في المنطقة العربية، على العكس ما تمنحه تلك الدول للبحث والابتكار وتوفير المناخ الملائم للعمل والبحث وفتح أفق جديدة أكثر رحابة.

يعتبر الابتعاث مطلب أساسي من أجل النهوض بالبلاد العربية وترك حركة الجمود والسير نحو النهضة والحضارة والتقدم العلمي، وإن إيقاف عملية الابتعاث أمر غير وارد وترشيده مطلب وجيه فلا يفتح الباب على مصراعيه، ويتم الابتعاث العشوائي من أبناء الوطن العربي، بل لابد من الاختيار السديد للطالب المبتعث وهذا لا يتم إلا بوضع مجموعة من الضوابط والشروط التي يتم من خلالها اختيار المبتعثين.

٣. أهمية المؤسسات الثقافية اليابانية في المجالات الاقتصادية:

أما عن «الثقافة» فقد كان لها بالطبع معان متعددة في فروع المعرفة المختلفة وفي سياقات مختلفة وغالبا ما استعملت للإشارة إلى الإنتاج الفكري والموسيقي والفني والأدبي للمجتمع. وعلى الرغم من أن للثقافة اليابانية تأثير على التنمية الاقتصادية، إلا أنها في حد ذاتها ليست على الإطلاق ثابتة وتتطور مع الفرص الاقتصادية والمؤسسات التعليمية هي مؤسسات ثقافية يعتمد عليها الطالب في تلقي كافة معلوماته ولا سيما الاقتصادية[١].

٤. مصادر الثقافة[٢] الاقتصادية اليابانية للطلاب:

تتنوع المصادر الثقافية بشكل عام واليابانية بشكل خاص فقد تكون من خلال التوقعات، أو الشخصيات البطولية، والأعراف والمعتقدات، الطرائف أو النكت، الاحتفالات والمناسبات، العادات والتقاليد، القصص والحكايات، القيم المشتركة، الطقوس والشعائر، اللغة والملابس، الرموز الاجتماعية والاقتصادية[٣]، والأنشطة الطلابية لا تقل أهمية عن ذلك استكمالاً للكم الثقافي الذي يتشبع منه الطالب في الوسط المحيط به ورغبة في معرفة المزيد عن اليابان بما هو معلوم له على وسائل التواصل الاجتماعي

لكن من أهم المصادر التي تشبع الطالب هي:

أ. الأسرة وهي النواة الأولى للثقافة الاقتصادية – وتردد رغبة ولي الأمر في الحصول على سلع يابانية الصنع – وتقوم بالتشكيل الاقتصادي للمجتمع وقد كانت الأسرة قبل كل شيء وحدة اقتصادية وقرابيه وفي نفس الوقت قد يصاحب الانخفاض المفاجئ في الدخل الذي يصاحب الطلاق إلى البعد الاقتصادي، وكذلك تغيرت طبيعة الطفولة تغيرا جذريا؛ فالتربية أداة جيدة للتنمية[٤] فلم يكن البعض منهم عبئًا اقتصاديا بقدر استخدامهم في تحقيق فائدة اقتصادية[٥]. لكن كل ذلك يتوقف على المستوى التعليمي لأفراد الأسرة ومدى قدرتها المالية والمجتمع والبيئة المحيط بها ومعرفتهم بالثقافة اليابانية والمنتجات اليابانية المستحدثة. أسلوب معيشة الأسرة والتحكم في نفقاتها والسعي نحو تعظيم إيراداتها

---

١ وزارة الشئون الخارجية: بيانات المساهمة الدولية لليابان طبعة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ,٢٠١٦ ص٢٠ (مترجم)

٢ د. عبد الفتاح أبو معال: دور الثقافة في تنمية الأطفال والشباب مؤتمر الثقافة ودورها في التنمية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس ١٩٩٦,ص ١٧١.

٣ أسماء جلولي: أثر الثقافة التنظيمية على الإبداع الإداري لدى العاملين في المؤسسات التعليم العالي الجزائر، مذكرة ماستر، تسيير موارد بشرية علوم التسيير، 2013. ص01 .

٤ د. محمد بن شحات الخطيب: التعليم في اليابان والصين، ملامح ودروس، مرجع سابق، ص ٨٨.

5 Pieter Bevelander & Don J. DeVoretz: The Economics of Citizenship, , op.,cit.,p.١١.

هو دلال على مدى الثقافة الاقتصادية للمجتمع الذي يتأثر بعوامل أسرية كثيرة منها شخصية الوالدين، المستوى الاجتماعي، حجم نفقات الأسرة.

ب. المؤسسات التعليمية بمراحلها المختلفة وتشمل المجتمع التعليمي كالأساتذة والمرشدين والأصدقاء وفيها يكون الطالب مستعدا لتلقي الدراسات الكافية التي تؤهله لتطبيق أفكاره الإبداعية نحو التقدم الاقتصادي على المستويين الفردي والكلي ورغبته السفر لليابان لكن تعوقه اللغة. فالأنشطة المختلفة هي مصادر ووسائط مناسبة تساند الثقافة وتعززها وتدعمها لأداء دورها المتميز في تنمية الطلاب بما تتيح لهم من فرص المشاركة والتفاعل والتعبير واكتساب المهارات وصقل المواهب والكشف عن الإبداعات وتبنيها ،فهي تساعد المؤسسة التعليمية – التي هي من المؤكد أنها تختلف عن المراحل المدرسية – بعناصرها ومقوماتها المختلفة من تحقيق أهدافها التربوية والثقافية ولا سيما الثقافة الاقتصادية اليابانية ومن هنا كان لا بد من تنويع هذه الأنشطة والاهتمام بأساليب تنفيذيها لإعداد جيل قادر على تحمل المسئولية معتمدا على نفسه لإدارة المؤسسات في المجتمع بطريقة سليمة .

ت. الوسائل التكنولوجية الحديثة وهي متداولة بين أيدي الطلاب بكافة أعمارهم.

ث. الاقتصاد كان وما يزال هو ميدان التبادل الحيوي بين الدول والشعوب وهو يعكس دائما معنى التكامل بينهما، ولكن ظهر نوع جديد من التبادل يختلف عن تبادل سلعة بأخرى إلا وهو تبادل سلعة بخبرة، ما دام صاحب السلعة في حاجة إلى تلك الخبرة [١] .

٦. ترسيخ الثقافة الاقتصادية اليابانية بين الفئات الطلابية:

مساهمات اليابان مع الدول العربية:

الأمارات:

قامت اليابان ببناء علاقة ودية طويلة الأمد مع دولة الإمارات العربية المتحدة، تركزت في مجال الطاقة. وفي السنوات الأخيرة، تزايد التعاون متبادل المنفعة في مجموعة واسعة من المجالات مثل الأعمال والاستثمار والتبادلات الشعبية.

علاقات القوة آخذة في التوسع:

تتمتع دولة الإمارات العربية المتحدة بمستوى دخل مرتفع، لكن الابتعاد عن الاعتماد على النفط وتنويع الصناعة من القضايا المهمة.

---

١ د. حامد طاهر: مستقبل الحوار بين العرب وأوربا, مؤتمر الثقافة ودورها في التنمية ,المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ,تونس ١٩٩٦,ص ٣٨٧.

إنها تساهم اليابان في تنمية الموارد البشرية في دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال التعاون بين القطاعين العام والخاص.

الجزائر:

بلغ إجمالي المساعدات المقدمة للجزائر حوالي ٢٣.٩ مليار ين حتى عام ٢٠١٤.

ستقوم اليابان بما يلي:

خلق فرص العمل وحل مشكلة البطالة من خلال التنويع الصناعي في مجالات تدابير الوقاية من الكوارث، والحفاظ على النظام العام، والحكم.

ومع ذلك، يمكن تحقيق جهود التنمية نحو التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات مع السياسة الأساسية لدعم تطوير البنية التحتية، نقدم قروض الين ومنح المساعدات.

تنفيذ التعاون الفني في شكل تدريب، وإيفاد خبراء، وتعاون فني، وتدريب في بلد ثالث.

اليمن:

تعد اليابان دولة مانحة رئيسية لليمن، حيث تقدم الدعم في مجالات مثل البنية التحتية والتعليم والرعاية الطبية.

لقد ساهمت بعد "الربيع العربي"، تم تنفيذ الإصلاحات الدستورية التي تهدف إلى تعزيز المصالحة الوطنية وتحقيق الاستقرار السياسي التعاون يهدف إلى دعم عملية سن القوانين.

منذ سبتمبر ٢٠١٤، عندما كان الوضع السياسي مضطربا بشكل خاص، كانت الاستجابة للوضع الإنساني الخطير وقد قدمنا حتى الآن دعما بقيمة ٩١.٦ مليون دولار.

العراق:

في الاجتماع الدولي لدول المساعدة في إعادة إعمار العراق الذي عقد في مدريد عام ٢٠٠٣، اليابان وأعلنت عن حزمة مساعدات بقيمة ٥ مليارات دولار. وقد قدمنا حتى الآن ما يقرب من ٧.٦ مليار دولار من المساعدات مكتمل. وبالإضافة إلى ذلك، وافقت اليابان في عام ٢٠٠٥ على خفض ديونها بنحو ٦.٧ مليار دولار.

في الفترة من كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤ إلى تموز/ يوليو ٢٠٠٦، نفذت قوات الدفاع الذاتي أنشطة دعم إعادة الإعمار الإنسانية في المساواة. تم تنفيذها لاحقًا. وقد حظيت بإشادة كبيرة من الجانب العراقي.

في الآونة الأخيرة، تم تقديم الدعم الإنساني ودعم الاستقرار للاجئين والنازحين داخليا نتيجة للقتال ضد تنظيم داعش. بالإضافة إلى ذلك، سيتم تقديم الدعم المالي استجابة للأزمة المالية الناجمة عن انخفاض أسعار النفط وغيرها.

مصر:

بلغ إجمالي المساعدات لمصر حوالي ٨٤٤.٤ مليار ين حتى عام ٢٠١٤.

ترتكز التنمية الاقتصادية في مصر على الاعتراف بأن استقرار مصر هو مفتاح الاستقرار الإقليمي.

تقديم الدعم الاقتصادي الذي يساهم في مجال التعليم والثقافة، قدمنا الدعم لدار الأوبرا، والجامعة المصرية اليابانية للعلوم والتكنولوجيا (EJUST)، والمتحف المصري الكبير (GEM)، وما إلى ذلك.

سلطنة عمان:

إن التعاون الفني الياباني (الحفاظ على البيئة والزراعة ومصائد الأسماك، وما إلى ذلك) سوف يسهم في بناء الدولة والموارد البشرية في عمان. وقد أشادت بها عمان باعتبارها ساهمت بشكل كبير في التنمية (تم تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ٢٠١٣). وتشمل أعمال تطوير الغاز الطبيعي إنشاء المصانع، والتصنيع، والمبيعات، والنقل. وتشارك العديد من الشركات اليابانية في المشروع.

إن بناء جيل يهتم بتطوير الاستثمار لن يكون إلا عن طريق القيام بتوعيتهم بأهمية الأنشطة الاقتصادية، ولا سيما اليابانية وهذا من خلال[١]

١. إصدار كتيبات ومطبوعات تناسب كل الفئات.
٢. تنظيم مؤتمرات وورش عمل في مقر مراكز الثقافة والأعلام اليابانية في الدول التي بها مقار دبلوماسي وقنصلي لها.
٣. إضافة وحدات متخصصة عن البرامج والأنشطة الاقتصادية بالمناهج التعليمية كدعم مادي ومعنوي من اليابان.
٤. تنظيم مسابقات بين الطلاب كمسابقة في البحوث الاقتصادية.
٥. تصميم موقع تعليمي عن الاستثمار في اليابان.
٦. استقبال الزيارات الطلابية للشركات والمصانع اليابانية في مصر حيث يوجد أكثر من ٥٠ شركة يابانية مستثمرة في مصر.

---

١ د. جمال الدين سحنون: التعليم المالي ودوره في نشر الثقافة المالية لدى المستثمرين في البورصة – الحالة المصرية، مجلة دفاتر البحوث العلمية، تيبازة، الجزائر ,٢٠١٣,ص ٢٨.

٦. التقارب الثقافي في عصر العولمة:

في الوقت الذي تتحمل فيه مؤسستا الأسرة والتعليم[١] العبء الأكبر في مجال التنشئة الاقتصادية للشباب كقلاع يعيش في كنفها الشباب الطالب الغالبية الساحقة من وقته اليومي، أصبح" للغزو "التكنولوجي والتطور الهائل في وسائل الاتصال والإعلام مكانة مرموقة يجب أن تؤخذ بالاعتبار في موضوع التنشئة كعامل مؤثرا في تراكم المعرفة وتوجيه الشباب.

وإذا كان من الطبيعي أن تكون الأسرة هي المنتج الأول للشباب في سلوكهم ومخزون المنظومة القيمية لهم، فإنه من الطبيعي أيضا أن تتبوأ المؤسسة التعليمية صدارة مصادر إنتاج المخزون المعرفي لديهم . أما الدور الريادي للتنشئة الاقتصادية فيجب أن تكون بصمات الجامعة والأنشطة الطلابية هي الواضحة عليه أكثر من غيرها.

أحد الأسئلة المهمة التي يثيرها بعض الباحثين هو في هذا الاقتصاد الحديث، الذي تمارس فيه ضغوط قوية على المجتمعات لتبني قيم واتجاهات توائم مع النموذج الإنتاجي السائد، هل مازال للثقافة اليوم نفس النفوذ والتأثير الذي كان لها في المجال الاقتصادي في ظل نظام اقتصادي مختلف وأقل عولمة؟ كثيرا ما تتضمن الدراسات التاريخية عروضا غنية حول تأثير الاتجاهات والخواص الثقافية على المجتمعات وسبل تقدمها وتنميتها، وذلك لأن هذه الخواص والصفات استمرت تاريخيا وأثرت تأثيرا كبيرا على التشكيل والصياغة الاقتصادية لهذه المجتمعات. أما في الظروف الحاضرة، فيمكن القول، بأن الأفكار الاقتصادية، وضغوط السوق العالمي قد تؤدي إلى انكماش مدى المجال المتاح أمام العوامل الثقافية لكي تمارس تأثيرها على السبل والتوجهات الاقتصادية التي تختارها المجتمعات[٢].

تعد «الثقافة الاقتصادية العالمية» هي التي ستدفع كل مجتمع نحو الإنتاجية والقيم التي تفضي إلى ثقافة عالمية يطبعها كثير من التجانس. وتعرف الثقافة الاقتصادية بأنها «المعتقدات، والاتجاهات والقيم التي تؤثر على ماله علاقة بالأنشطة الاقتصادية للأفراد، والمنظمات، والمؤسسات الأخرى .وفي إمكان الأمم تعديل ثقافتها الاقتصادية وبسرعة في ظل الظروف التكنولوجية المناسبة. وأن من الخطر اليوم، وفي ظل اقتصاد عالمي تتوفر فيه إمكانيات الوصول إلى المعرفة والتقنية المتقدمة، الاعتماد الكامل على التفسيرات الشاملة للرخاء الاقتصادي مثل الجغرافيا والمناخ أو القيم الاجتماعية كان من الممكن للعوامل الثقافية أن تلعب دورا كبيرا بالنسبة لاختيار توجهات البلاد ومدى النجاح الذي تحققه، في زمن كان يجري فيه تطبيق عدة نظم ونماذج اقتصادية، ولكننا اليوم نواجه وضعا ومناخا اقتصاديا شديد الاختلاف.

1 Peter Davies : Citizenship and Economic Understanding in England, op.cit.,p8.
2 Pieter Bevelander & Don J. DeVoretz: The Economics of Citizenship, op.,cit.,p22.

لقد زادت الإمكانيات أمام المواطنين في بقاع مختلفة للتعرف على أنماط السلوك الناجح في أماكن أخرى. وعليه فقد زاد التقارب في الرأي في العالم حول ما يجب القيام به لتحقيق الرخاء الاقتصادية من خلال الثقافة الاقتصادية هذا التقارب المتزايد والالتقاء حول نموذج معين للكفاءة والإنتاجية، يؤدي إلى ضغوط كبيرة على البلاد التي تفشل في تقبله وتبنيه. السياسات الاقتصادية والأداء الاقتصادي هي الآن موضع قياس ومقارنة بين البلاد المختلفة، والأسواق المالية تعاقب البلاد التي لا تتبنى سياسات تعتبرها سليمة ومقبولة، ومنابع الاستثمار الأجنبي قد تجف حين لا تتوفر الأجواء المناسبة له، والقادة السياسيون هم الآن في موضع المساءلة من طرف قوى اقتصادية حتى حين لا يتمكن مواطنوهم من إخضاعهم لمثل هذه المساءلة، كما أن التقدم التقني السريع يزيد أيضا من تكلفة العزلة والتردد في قبول الممارسات العالمية والنموذج السائد، الأمر الذي من شأنه أن يزيد من شدة ضغوط هذه القوى السائدة في هذا الاقتصاد الحديث ويجعل تجاهلها أمرا صعبا.

أن ما نشاهده هو ظهور أسس ثقافية اقتصادية عالمية تعبر الحواجز التقليدية بين الثقافات لتصبح ظاهرة مشتركة. إن هناك مجموعة من المعتقدات، والاتجاهات، والقيم التي لها علاقة بالاقتصاد سوف تكون عامة مشتركة، أما الجوانب الثقافية التي يتضح ضعفها وقلة إنتاجيتها، فسوف تتهاوى تحت ضغط الاقتصاد العالمي وأمام الفرص التي يوفرها. ومع ذلك فسيظل للثقافة دورها المهم في تحقيق الرفاهية الاقتصادية، وربما يكون هذا الدور أكثر إيجابية .إن الجوانب الفردية في كل مجتمع والتي تكون مصدراً لحاجات ومهارات، وأساليب للعمل، وقيم غير عادية ستصبح هي الجوانب المميزة للثقافة الاقتصادية، هذه الجوانب المنتجة في الثقافة مثل شغف بعض الدول بظواهر البيئة، وولع البعض الآخر بالجوانب العملية والمريحة، واهتمام الكثير من الدول بالألعاب والرسوم المتحركة، سوف تصبح مصادر في غاية الأهمية لميزات تنافسية يصعب تقليدها، مما يؤدي إلى أنماط جديدة من التخصص العالمي حيث تنتج البلاد وبصفة متزايدة السلع والخدمات التي تمنحها ثقافتها ميزة خاصة للتفوق في إنتاجها.

فعلى الرغم من أن التقارب حول نموذج اقتصادي بعينه سوف يتزايد، فإن الفروق والاختلافات بين الثقافات سوف تظل قائمة، وسوف لن تمحى العولمة الثقافة، بل ويمكن أن تكون الاختلافات الثقافية مصدرا لميزات تخصصية تساهم في زيادة رفاهية كل الأمم في الاقتصاد العالمي.

٧. التنمية بالثقافة الاقتصادية اليابانية:

ينعكس انخراط الطلبة في النشاط الطلابي على واقع المشاركة الاقتصادية، وذلك بسبب تركيز الثقافات الطلابية المختلفة في أنشطتها على الأنشطة الاقتصادية مقارنة بالاهتمامات الأخرى كالأكاديمية والاجتماعية وغيرها "وهذا ما قد يشير إلى أن النشطاء الطلابيين بالعادة هم النشطاء الاقتصاديين.

من الضروري أن تهتم الجامعة بالثقافة الاقتصادية اليابانية وتتيح الفرصة للطلاب لمناقشة أهم المشكلات الاقتصادية المعاصرة[1]، لذا يجب على الطلاب التعاون مع الإدارات المختصة (داخل الجامعة أو خارجها) من أجل تحقق التنمية وعمل الآتي:

- توفير وسائل لتمثيل المسائل الاقتصادية اليابانية المختلفة، بنوك، بورصة إدارة اقتصادية.
- تقديم واجهة للمصالحة بين الآراء المتنافسة حول الموضوعات الاقتصادية اليابانية الأكثر تطورا.
- خلق مساحة عامة مفتوحة وحمايتها في نفس الوقت، يمكن أن تدور على أرضها المناقشات حول القضايا الاقتصادية اليابانية والمصرية.
- تقديم عدد من السلع /الخدمات العامة توضح الرعاية الاجتماعية من جانب والرفاهية من جانب آخر بما يتم تقديمه من المؤسسات المصرية واليابانية.
- التوسع من عقد الندوات التي تهتم بدراسة الأسواق في ضوء المصلحة العامة وتسهيل المناقشة في السوق الذي يهدده الاحتكار.
- تنمية التطوير الفعال لرأس المال من خلال دورها الأساسي في النظام التعليمي.
- التنويه على ضرورة احترام القانون وتفعيله.
- التمثيل والمحاكاة بقيام بدور اقتصادي متكامل كصاحب عمل على المستوى الكبير والصغير على السواء، بجانب الاهتمام بإظهار توافر البنية الأساسية التي تخدم الاقتصاد.
- التوسع من العمل التطوعي في المسائل الاقتصادية ولاسيما تقديم السلع والخدمات.
- تدريبهم على التعامل مع المحاكم الصورية الاقتصادية.

من الضروري الإبداع في تصميم الفعاليات والأنشطة الجاذبة لجموع الطلبة من خلال النشاطات اللامنهجية وعدم الاكتفاء بالمناظرات والندوات والأشكال الروتينية لنقل المعرفة، بل توسيع استخدام الإنتاج الفني الهادف بالرسم أو الغناء أو أشكال الفنون الأخرى لنقل الرسائل الاقتصادية التي تؤثر في ذهنية الطلبة وتخلق حالة من العمق المعرفي للنشاط الاقتصادي.

1 www.unesco.org

الخاتمة:

أولا: النتائج:

أظهرت نتائج البحث أن:

- يمكن أن يكون برنامج الابتعاث لليابان نموذجا اقتصاديا تنافسيا للجامعات للحد من الهجرة غير الشرعية.
- يساعد برنامج الابتعاث على جذب الطلاب الموهوبين من جميع أنحاء العالم إلى اليابان.
- يساهم برنامج الابتعاث في تنمية الاقتصاد الياباني من خلال توفير فرص عمل جديدة وتعزيز الابتكار.
- يساعد برنامج الابتعاث على تحسين العلاقات الدولية بين اليابان والدول الأخرى.
- تعد اليابان وجهة جذابة للطلاب الدوليين بسبب نظامها التعليمي المتميز وثقافتها الغنية.
- تقدم اليابان العديد من المنح الدراسية للطلاب الدوليين، مما يجعل الدراسة في اليابان في متناول الجميع.
- توفر اليابان فرص عمل جيدة للخريجين الدوليين، خاصة في مجالات التكنولوجيا والهندسة.
- يساعد برنامج الابتعاث على كسر الحواجز بين الثقافات وتعزيز التفاهم المتبادل.

ثانيا: التوصيات:

- ضرورة تفعيل الاتفاقيات الاقتصادية المشتركة بين الدول بتسليم المهاجرين وتنميتهم اقتصاديا
- الدعم الاقتصادي للدول الأكثر طردا للمهاجرين.
- تشديد الحراسات على الحدود والموانئ الدولية وتشييد مشروعات اقتصادية على الحدود.
- تعقيب الهاربين والمهربين امنيا واقتصاديا.
- تسليم المهاجرين والاستفادة منهم بمزايا اقتصادية.
- منح مبالغ نقدية كحافز للمبلغ الوطني عن المهاجرين بطريقة غير شرعية
- التوازن بين مصلحة صاحب العمل في الاحتفاظ بالكفاءات المهاجرة ورغبة المهاجر بالبقاء كتوفيق أوضاع المهاجرين غير الشرعيين
- التركيز على جذب الطلاب الدوليين الذين لديهم فرص عمل جيدة بعد التخرج يمكن القيام بذلك من خلال تقديم برامج تعليمية تلبي احتياجات سوق العمل

المراجع

أولا باللغة العربية:

- د. سلطان أبو على: التنمية والتخطيط الاقتصادي، كلية التجارة جامعة الزقازيق ،٢٠١٨.
- د. علي السلمي: جامعات المستقبل في زمن التميز والعالمية، المجموعة الدولية، سما للنشر والتوزيع ،٢٠١٧.
- فكتور ك. فنغ وآخرون: المنافسة المفتوحة بناء مؤسسات في عالم بلا حدود، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم ٢٠٠٩.
- د. نبيل على، د. نادية حجازي: الفجوة الرقمية، عالم المعرفة ،٢٠٠٥.
- بن منصور فريدة: الصيرفة الإلكترونية كمدخل لبناء الاقتصاد الرقمي في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة ورقلة، الجزائر ،٢٠١١.
- د. مدحت محمد أبو النصر: مفهوم ومراحل وأخلاقيات مهنة التدريب بالمنظمات العربية، إيتراك ،٢٠٠٧.
- د. أسعد خطاب: اقتصاديات تنمية الموارد البشرية، دار الكتاب الحديث ،٢٠١١.
- د. إبراهيم المصري النظريات الاقتصادية، دار الحكمة ،٢٠١٣.
- د. سعيد عبد العزيز عتمان: مقدمة في الاقتصاد العام، الدار الجامعية ،٢٠٠٨.
- د. محسن أحمد الخضيري: الاقتصاد الإبداعي، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ،٢٠٠٩.
- د. محمد إبراهيم راشد: التدريب عن بعد ماهيته وواقعه ومستقبل استخدامه في البرامج التدريبية، المركز العربي للتعليم والتنمية ،٢٠٠٨.
- أسماء جلولي: أثر الثقافة التنظيمية على الإبداع الإداري لدى العاملين في المؤسسات التعليم العالي الجزائر، مذكرة ماستر، تسيير موارد بشرية علوم التسيير، ٢٠١٣.
- د. جمال الدين سحنون: التعليم المالي ودوره في نشر الثقافة المالية لدى المستثمرين في البورصة – الحالة المصرية مجلة دفاتر البحوث العلمية، تيبازة، الجزائر ،٢٠١٣.
- د. حامد طاهر: مستقبل الحوار بين العرب وأروبا، مؤتمر الثقافة ودورها في التنمية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس ١٩٩٦.
- د. عبد الفتاح أبو معال: دور الثقافة في تنمية الأطفال والشباب، مؤتمر الثقافة ودورها في التنمية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس ١٩٩٦.
- د. محمد بن شحات الخطيب: التعليم في اليابان والصين، ملامح ودروس، بدون ناشر ،٢٠١٢.

- روجر غودمان: تجربة اليابان في التعليم العالي، مجلة أفاق المستقبل، العدد ٩ ،٢٠١١.
- د. إبراهيم المصري: النظريات الاقتصادية، دار الحكمة ،٢٠١٥.
- د. حمدي شعبان: الهجرة غير المشروعة –الضرورة والحاجة، مركز الإعلام الأمني، مصر، بدون سنة نشر.
- د. خميس طعم الله: دور الثقافة في تنمية الموارد البشرية مؤتمر الثقافة ودورها في التنمية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس ١٩٩٦.
- د. هشام مخلوف، د. عزت الشيشيني: السكان والصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، جمعية الديموجرافيين المصرين إيد،٢٠٠٦.
- سكان مصر في القرن العشرين: المركز الديموجرافي، القاهرة ،٢٠٠٣.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

- Aikaterini Angeli :Japan as an Immigration State: Reforming Japan's Labor Immigration Policy and Combating the Anti-Immigration Sentiment، European Journal of Development Studies 3 (3, June 2022).
- Pieter Bevelander & Don J. DeVoretz: The Economics of Citizenship، Malmö University, 2008.
- B.A. Essay: Japan's Educational System, Bertha Gunnarsdóttir May, 016.
- Batalla، J.M.، Rimbau, E., & Serradell, E). E-learning in Economics and Business. RUSC. Universities and Knowledge Society Journal, 2014.
- Edwin S. Rubenstein: THE NEGATIVE ECONOMIC IMPACT – Migration Policy Debates, OECD، May 2014.
- Jacquelyn O. Vermillo Herman: JAPANESE IMMIGRATION POLICY: EXAMINING ITS POLITICAL, INSTITUTIONAL, AND ECONOMIC BASIS, ANSI, 2021.
- Mark Hirschey &John Nofsinger: investments analysis and behavior, Mc Graw-Hill, 2010.
- MIRJANA RADOVIĆ-MARKOVIĆ: ADVANTAGES AND DISADVANTAGES OF E LEARNING IN COMPARISON TO TRADITIONAL FORMS OF LEARNING, Annals of the University of Petroşani, Economics, 10(2), 2010.

- Naoyuki Yoshino, Nobuyoshi Yamori**: Financial** Education in Japan, FSA, 2015.
- Noah Kasraie, Esrafill Kasraie**:** Economies of Elearning In The 21st Century Contemporary Issues In Education Research – October 2010 Volume 3, Number 10.
- ORGANISATION FOR ECONOMIC CO-OPERATION AND DEVELOPMENT, E-learning in Tertiary Education, DECEMBER 2005.
- Peter Davies**:** Citizenship and Economic Understanding in England, u k, 2001.
- Samuel M. Craver and Maike Ingrid Philipsen**:** Foundations of Education, New York, 2011.
- Sari Pekkala Kerr &William R. Kerr**:** Economic Impacts of Immigration: A Survey, Harvard business school, January 2011.
- William J.Baumol & Alan S.Blinder: Economics principle and policy, 2007.

ثالثا: المراجع الإلكترونية:

- **eelu.edu.eg**
- **mohesr.gov.eg**
- **mpmar.gov.eg**
- **http://www.eg.embjapan.go.jp/a/study/general%20info.htm www.unesco.org**

الفهرس

المستخلص: ..... – ٢٢٥ –
Research Summary:..... – ٢٢٦ –
مقدمة: ..... – ٢٢٧ –
المبحث الأول: المقدرة الاقتصادية التنافسية للجامعات..... – ٢٢٩ –
المبحث الثاني: الهجرة غير الشرعية بين الاستيعاب والاستبعاد ..... – ٢٤٧ –
المبحث الثالث: الخطة الاقتصادية للابتعاث لليابان ..... – ٢٥٧ –
الخاتمة:..... – ٢٧٥ –
أولا: النتائج: ..... – ٢٧٥ –
ثانيًا: التوصيات:..... – ٢٧٥ –
المراجع: ..... – ٢٧٧ –
الفهرس ..... – ٢٨٠ –

الترقيم الدولي: ISSN 2537 – 056X

الترقيم الالكتروني: Online ISSN 2786 - 0043